



دراسة

اللاجئون الفلسطينيون في ظلّ الثورة السوريّة

طارق حمّود | يناير ٢٠١٣

اللاجئون الفلسطينيون في ظلّ الثورة السوريّة : دراسة لواقع اللاجئين الفلسطينيين في سورية خلال أحداث الثورة
من الناحيتين الميدانيّة والسياسيّة

سلسلة: دراسات

طارق حمّود | يناير ٢٠١٣

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © ٢٠١٣

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقية والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليةّ عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالحٍ مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقتها، كما يطرحها كبرامجٍ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات

شارع رقم: ٨٢٦ - منطقة ٦٦

الدفة

ص.ب: ١٠٢٧٧

الدوحة، قطر

هاتف: +٩٧٤ ٤٤١٩٩٧٧٧ | فاكس: +٩٧٤ ٤٤٨٣١٦٥١

www.dohainstitute.org

المحتويات

١	مقدمة
٢	تمهيد تاريخي
٣	فئات اللاجئين الفلسطينيين في سورية ^(١) :
٦	إحصاءات وأرقام:
٨	الفلسطينيون في ظلّ الثورة السوريّة
٨	ماهية الثورة:
٩	تاريخ حضور الفلسطينيين في الأحداث:
٩	درعا:
١٣	عسكرة مخيم درعا:
١٥	اللاذقيّة:
١٦	مخيم اليرموك وانفجار دمشق:
١٨	الموقف السياسيّ الفلسطينيّ من أحداث سورية
٢٢	التنسيقات الفلسطينيّة للثورة السوريّة:
٣٠	الشهداء الفلسطينيون في ظلّ الأحداث السوريّة
٣٦	الفلسطينيون في سورية واللّجوء مرّات ومرّات
٣٦	اللاجئون الفلسطينيون من سورية إلى الأردن:
٣٨	اللاجئون الفلسطينيون من سورية إلى لبنان:
٣٩	اللاجئون الفلسطينيون من سورية إلى تركيا:

٤٠ اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى غزة:

٤١ اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى دولٍ أخرى:

٤١ الخلاصة

٤٢ خاتمة

مقدّمة

تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على واقع الفلسطينيين في ظلّ الثورة في سورية من أكثر من زاوية، لكنها تركّز على الجانب الميداني الإحصائي، والجانب المتعلّق بالموقف السياسي الذي أثار جدلاً واسعاً في صفوف المتابعين، بالنظر إلى أهمّيته وحساسيته بالنسبة إلى طرفي المعادلة السورية، ولهذا فقد أخذ الحيز الأكبر منها. وقد بدأنا الدراسة بنظرة سريعة على واقع الفلسطينيين في سورية من ناحية التطور البشري والتاريخي والقانوني، حتّى يسهل الدخول إلى تفسير الواقع الحالي بنظرة أكثر شموليّة.

واعتمدت الدراسة على مسوحات ميدانية ومعاينات شخصية للكاتب، إضافةً إلى تقارير صحافيّة عن الأوضاع داخل المخيمات الفلسطينية في سورية، في ظلّ كثرة الأخبار، غنّها وسمينها، عبر مواقع التواصل الاجتماعي (فايسبوك، تويتر ويوتيوب) التي حيّدناها عن مصادرها قدر الإمكان، مع أنّ الثورة السوريّة جعلتها تنصدر مصادر المعلومات والأخبار، في ظلّ حالة التضيق الأمنيّ على الأخبار من داخل سورية عبر قنواتها المعروفة. وتعدّ الأرقام الواردة في الدراسة لأعداد الشهداء الفلسطينيين ونسبهم من أحدث الإحصاءات، وتُنشر فيها بالتفصيل لأوّل مرّة. وقد عمدنا كذلك إلى التقليل من تفصيلات الحدث الميدانيّ، وارتأينا معالجته بالمجمل، نظراً إلى ازدياد الموضوع بالأحداث الميدانيّة التي تنوّع بحملها دراسة مختصرة كالتّي بين يدينا. وركّزنا على نقاط التفاعل الرئيسيّة مع الحدث السوريّ في درعا واللاذقية ومخيّم اليرموك في دمشق التي تُعدّ نقاط تحوّل في قراءة المشهد الفلسطينيّ من داخل سورية، بينما قدّمنا لباقي المخيمات عرضاً سريعاً حتّى لا نغرق في تفصيلات تتكرّر في أكثر من مكان، وأنهيينا البحث بخلاصات مختصرة تجمل أهمّ نقاط الدراسة ومخرجاتها.

تمهيد تاريخي

تُعدّ العلاقة الفلسطينية السوريّة بمستواها المجتمعي والشعبي علاقة استثنائية في محيط فلسطين الجغرافي؛ إذ تتلازم العلاقة بين الشعبين وتترابط تبعاً لعوامل تاريخية واجتماعية واقتصادية وجغرافية. ففي البعد التاريخي ارتبط الحدث السوريّ بالفلسطيني على نحوٍ وثيق، وخاصةً مع وحدوية المنطقة الممتدّة على طول الساحل الشرقيّ للبحر المتوسط، والتي مثلت فلسطين شقّها الجنوبيّ. وساهم عدم وجود فواصل طبيعية بين فلسطين وسورية ولبنان في صناعة تاريخ مشترك بينهما، ما جعل عائلات ذات اسم ونسب واحد تنقسم بين دولتين مع رسوخ حواجز "ساكس بيكو" خلال النصف الأوّل من القرن العشرين، فيما بقيت العادات والتقاليد الاجتماعية بين شمال فلسطين خصوصاً وجنوب سورية متقاربة إلى حدّ كبير، وهو ما جعل الاتجاه الطبيعي لحركة اللجوء الفلسطينيّ عام ١٩٤٨ إلى مناطق الشمال الفلسطينيّ يتّجه تلقائيّاً نحو سورية ولبنان، إذ لجأ إلى سورية من مدينة صنف وحدها وقضائها ما يقارب ٥٥% من مجموع اللاجئين الفلسطينيين الحاليين، فيما كان ٢٧% من مجموع اللاجئين العامّ من مدينة طبريا وقضائها^(١)، وهما القضاءان المتاخمان تماماً للحدود مع سورية. أضف إلى ذلك أنّ علاقات الجوار والترابط والقربية الأسرية بين العائلات على طرفي الحدود ساهمت إلى حدّ كبير في تحديد خطّ مسار اللاجئين في هذه المنطقة. ونتيجة تقارب البيئة الاجتماعية والجغرافية بين البلدين، توزّع اللاجئون الفلسطينيون على مناطق سورية عديدة خلال السنوات الخمس الأولى من عمر اللجوء، بما يلائم أنماط الحياة الاقتصادية للاجئين. فكانت العشائر البدوية الفلسطينية التي جاءت أساساً من سهول صنف وطبريا والناصرية قد سكنت منطقة الجولان ذات المراعي الواسعة، والملائمة لنمط الحياة البدوية التي تعتمد أساساً على تربية المواشي وتجارة منتجاتها، فيما كانت دمشق وريفها

^١ استطلاع أجراه مركز العودة الفلسطيني ومنظمة ثابت وتجمّع واجب في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في سورية ولبنان، في مناسبة الذكرى الستين لتأسيس الأونروا ٢٠٠٩.

ملجأً لأهالي صغد بنحوٍ خاصّ، ليلائم أنماطهم الصناعيّة والحرفيّة والتجاريّة. وكانت اللاذقية الواقعة شمالاً على البحر المتوسط ملجأً لأهالي حيفا والطنطورة خاصّةً الذين تأقلموا مع حياة البحر والصيد البحري. إلا أنّ مخيمات في حلب وحمص وحماة شكّلت بمعزلٍ عن ظروف الحياة الاقتصاديّة والاجتماعيّة؛ إذ نُقل عددٌ من اللاجئين الفلسطينيين من مناطق في لبنان بواسطة القطارات من دون أن يعلموا وجهتهم، ليحطّوا رحالهم في مناطق الشمال السوريّ على قارعة السكك الحديدية التي لا تزال شاهداً على محنتهم إلى اليوم قرب مخيماتهم. وربما كان لهذا الانتقال بهذه الصورة علاقة بمشاريع التوطين التي طرحتها حكومات الانقلابات العسكريّة المتعاقبة في سورية، كأثمان سياسيّة لبناء أنظمة حكم مستقرّة^(٢).

فئات اللاجئين الفلسطينيين في سورية^(٣):

توزّع اللاجئين الفلسطينيون على ١٣ مخيماً من الشمال حتّى الجنوب غربيّ خطّ حلب - دمشق - درعا، وتعرّف الأونروا بتسعة مخيمات^(٤)، أمّا الأربعة الباقية فتُعدّ مخيمات رسميّة في نظر الحكومة فقط، ولا يُعترف بها^(٥) لأنها نشأت بعد تأسيس الأونروا وبدء عمليّاتها ومن دون

^٢ للتوسّع في هذا الموضوع، انظر: رضوان زيادة، السلام الداني: المفاوضات السورية - الإسرائيلية (بيروت / لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠٠٥)، ص ٥٧، ٧١.

^٣ من مساق دراسي معتمد عن اللاجئين الفلسطينيين في سورية لدى أكاديميّة دراسات اللاجئين، إعداد طارق حمود.

^٤ تعرّف الأونروا عملياً بعشرة مخيمات؛ إذ إنّها تتعامل مع مخيمي درعا (العائدين والطوارئ) على أنّهما مخيم واحد، وهذا من الناحية العملية صحيح، لكن يختلف من حيث النشأة. فالأول نشأ عام ١٩٥٠، والثاني عام ١٩٦٧، لكنهما متداخلان عمراً لدرجة يصعب التمييز بينهما.

^٥ أهمّ هذه المخيمات مخيم اليرموك، وهو أكبر مخيمات الشتات بعد البقعة في الأردن، ومخيم الرمل في اللاذقية، ومخيم حندرات (عين التل) في حلب.

إشرافها^(٦)، فيما يزيد عدد التجمّعات السكنية للفلسطينيين خارج المخيمات على العشرين تجمّعاً يتركز معظمها في مدينة دمشق وريفها.

وتبعاً لتاريخ اللجوء وظروفه، يتوزّع اللاجئون الفلسطينيون في سورية من الناحية القانونية إلى خمس فئات، وهي كما يلي:

١- فئة عام ١٩٤٨: وهي الفئة الأكبر من اللاجئين الفلسطينيين، وتمثّل تقريباً نسبة ٨٥% من مجموع اللاجئين العامّ في سورية، ووضعها القانوني جيّد؛ إذ ينطبق عليها القانون الشهير رقم ٢٦٠ الصادر عام ١٩٥٦، والذي بموجبه أصبح الفلسطينيّ في حكم المواطن السوريّ من حيث الحقوق والواجبات، ما عدا حقّي الترشّح والانتخاب^(٧)، ويخضع ذكور هذه الفئة بموجب القانون للخدمة العسكرية الإلزامية في سنّ ١٩ عاماً لمدة سنة ونصف السنة^(٨)، بعد أن كانت لسنتين ونصف السنة قبل عقدٍ من الزمن. ويتيح القانون المذكور لهذه الفئة كذلك حقّ شغل الوظائف الحكومية من مرتبة مدير عامّ فما دونها.

٢- فئة عام ١٩٥٦: وهي فئة خاصّة جلّها من قريتي أكراد البقارة والغنامة اللتين هجرهما الاحتلال عام ١٩٥٦ باتجاه سورية، وكانوا حينئذ في حدود ٢٠٠٠ لاجئ. وهذه الفئة

^٦ لا فرق من الناحية العملية بين المخيمات المعترف بها وغير المعترف بها من جانب الأونروا، إلا من ناحية خدمات النظافة التي تقدّمها الأونروا في المخيمات التي تعترف بها فقط، فيما تتولّى الحكومة تقديمها في المخيمات الأخرى، ويبقى الفرق حسابياً ومعنوياً وربما سياسياً أحياناً.

^٧ نصّ القانون ٢٦٠ على اعتبار الفلسطينيين المقيمين في الجمهورية العربية السورية كالسوريين أصلاً في جميع ما نصّت عليه القوانين والأنظمة النافذة المتعلقة بحقوق التوظيف والعمل والتجارة وخدمة العلم مع احتفاظهم بجنسيتهم الأصلية.

^٨ كان مكافؤ الخدمة الإلزامية من الفلسطينيين يؤدونها في صفوف الجيش السوريّ حتّى عام ١٩٦٤، فقد أصبح الفلسطينيّ يؤدّيها في صفوف جيش التحرير الفلسطينيّ الذي أنشئ كإحدى مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، فيما يحقّ للجيش السوريّ الاحتفاظ بمن يراه ملائماً في صفوفه. ويخضع جيش التحرير للقوانين والأنظمة العسكرية السارية في الجيش السوريّ، وتُعَدُّ ألبوته ملحقة بالفرق العسكرية السورية بحسب جغرافيا توزّعها.

مسجّلة في سجلّات الهيئة العامّة للاجئين الفلسطينيين العرب^(٩)، لذلك ينطبق عليها ما ينطبق على الفئة السابقة باستثناء الخدمة الإلزاميّة، إذ إنّ تأديتها ليست واجبة على أفرادها، ولا يدخلون سوق العمل الحكومي إلّا من خلال عقود مؤقتة.

٣- فئة عام ١٩٦٧: وهي الفئة التي جاءت جرّاء الحرب العربيّة - الإسرائيليّة عام ١٩٦٧، وجلّها من الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة، وينطبق على حاملي وثيقة السفر المصريّة منها ما ينطبق على الأجنبيّ من معاملة وفق القانون السوريّ، والعربي بالنسبة إلى حاملي جوازات السفر الأردنيّة^(١٠).

٤- فئة عام ١٩٧٠ - ١٩٧١: وهي فئة لها وضع قانونيّ معقّد، نتيجة فقدانها أوراقها الثبوتيّة القانونيّة، بعد أن اضطرت إلى اللّجوء إلى سورية بعد الأحداث الدامية في ما عُرف بأيلول الأسود عام ١٩٧٠ - ١٩٧١ بين النظام في الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينيّة. وجلّ أفرادها من أصحاب جوازات السفر الأردنيّة المنتهية الصلاحية، لعدم تمكّنهم من تجديدها لأسبابٍ أمنيّة. تتلقّى هذه الفئة خدمات تعليميّة وصحيّة أوليّة من الأونروا، وتواجه صعوبة بالغة في الانخراط في سوق العمل بسبب وضع أفرادها القانونيّ، ولا يتمكّنون من السفر والتنقّل خارج القطر.

٥- فئة عام ٢٠٠٦: وهم الفلسطينيون المهجّرون من العراق، بعد الحرب عام ٢٠٠٣، إذ سمحت الحكومة السوريّة بدخول دفعات منهم عام ٢٠٠٦، ثمّ تلتها دفعات دخلت بطرقٍ مختلفة، إمّا قانونيّة وإمّا غير قانونيّة، ويتراوح عددهم بين ٤٠٠٠ و ٥٠٠٠ لاجئٍ مسجّلين في سجلّات المفوضيّة العليا للاجئين التابعة للأمم المتّحدة (UNHCR).

^٩ تُعدّ الهيئة العامّة للاجئين الفلسطينيين العرب الجهة الحكومية الرسميّة المسؤولة عن اللاجئين الفلسطينيين من الناحية المدنيّة والتسجيلية، وهي تتبع وزارة الشؤون الاجتماعيّة والعمل، وتشرف على إدارة المخيمات من الناحية البلديّة، وتشرف أيضاً على عمل "الأونروا" كجهة حكوميّة.

^{١٠} هناك حالات فردية تُعدّ بالعشرات من هذه الفئة، تمكّنت من الحصول على ميزات الفئة الثانية بعد تمكّنها من التسجيل في سجلّات الهيئة العامّة للاجئين بفعل العلاقات الشخصيّة.

وتعاني هذه الشريحة وضعاً قانونياً وأمنياً معقداً، وهي مسلوية أبسط الحقوق المدنية، وتشبه إلى حد كبير فئة عام ١٩٧٠، من ناحية الوضع القانوني المحلي.

إحصاءات وأرقام:

تمثل أرقام اللاجئين الفلسطينيين في سورية وإحصاءاتهم الرسمية الصادرة عن الأونروا والهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب^(١١) الحد الأدنى لتعدادهم، خاصة وأن سجلات الأونروا تختلف عن سجلات الهيئة. وهناك مسجلون لدى الهيئة غير موجودين في سجلات الأونروا، نظراً إلى التعريف القاصر للاجئ لدى الأونروا^(١٢). وتعتمد الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب كجهة حكومية معنية بتسجيل اللاجئين الفلسطينيين على أراضي الجمهورية العربية السورية، معياراً قريباً للأونروا، لكن بهامشٍ أكثر اتساعاً، لأنها لا تعتمد تعريفاً محدداً بقدر ما تعتمد إجراءات قانونية؛ فقد ضمت الهيئة إلى سجلاتها أكراد البقارة والغنامة اللاجئين عام ١٩٥٦، وضمت على نحوٍ فرديٍّ عائلاتٍ للاجئين من عام ١٩٦٧، فيما تعاملت مع شريحة حملة الجوازات الأردنية الصالحة والمنتهية الصلاحية وفق اعتبارات القانون السوري تجاه الرعايا العرب، وكذلك الأمر بالنسبة إلى حملة وثائق السفر المصرية تجاه الرعايا الأجانب.

^{١١} تأسست الهيئة عام ١٩٤٩ بموجب القانون رقم ٤٥٠، وكانت تتبع وزارة الداخلية، ثم نقلت ولايتها إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. منذ عام ١٩٦٣ بات يديرها مدير عام فلسطيني ترشحه القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي.

^{١٢} تعرّف الأونروا اللاجئين الفلسطينيين بأنهم "أولئك الأشخاص الذين كانوا يقيمون في فلسطين ما بين حزيران ١٩٤٦ وأيار ١٩٤٨ والذين فقدوا بيوتهم ومورد رزقهم نتيجة حرب ١٩٤٨م". وينطبق التعريف على ذوي هؤلاء، موقع الأونروا الرسمي،

تورد الأونروا في آخر إحصاءاتها في مطلع عام ٢٠١٢ عدد اللاجئين في سورية المسجّلين لديها، بمجمّل يبلغ ٤٨٧,٠٠٠ لاجئ^(١٣)، فيما تقدّر الهيئة العامّة للاجئين الفلسطينيين عدد اللاجئين بمجمّل يبلغ ٤٩٤٨١٩ لاجئًا، حتّى تاريخ ١٨ آب / أغسطس عام ٢٠١٢^(١٤)، وفي المقابل لم تتجاوز الأعداد التي جاءت إلى سورية عام ١٩٤٨ ٩٠ ألفًا. يتركّز معظم اللاجئين الفلسطينيين في العاصمة دمشق وريفها بنسبةٍ تبلغ ٧٥% من مجموع اللاجئين^(١٥)، ويتوزّع الباقون على محافظات حلب وحمص وحماة ودرعا واللاذقية، ويسكن نصف اللاجئين تقريبًا في المخيمات الرئيسيّة، أمّا الباقون فيتوزعون في التجمّعات والأحياء السوريّة داخل المدن الرئيسيّة.

يحظى الفلسطينيون في سورية بوضعٍ قانونيٍّ هو الأفضل نسبيًّا بين الدول المضيفة، ما يفسّر وجود أعداد كبيرة منهم داخل الأحياء السوريّة التي تتناغم مع عادات الفلسطينيين وتقاليدهم بتقاربٍ واضح وصل حدودًا أصبح الفصل فيها بين الحيّ الفلسطينيّ والسوريّ صعبًا، بعد اندماج المصاهرة والنسب بين الشعبين على مدار أكثر من ٦٠ عامًا. إضافةً إلى أنّ تقديم الدولة المرافق الأساسيّة جعل المخيمات لا تعدو أكثر من وصفٍ معنويٍّ لحال اللجوء التي لا تزال تحتفظ برمزية واضحة على الرغم من كلّ ذلك، من دون التقليل من وضعها الخاصّ من الناحية المعيشيّة، وخاصّةً ما يتعلّق بالكثافة السكانيّة فيها. ونتيجةً لهذا التداخل والتقارب في الحياة الاجتماعيّة والاقتصاديّة بين الفلسطينيين والسوريين، سجّلت أرقام كبيرة في نسبة الكفاءات الفلسطينيّة التي استثمرت في المجالات السوريّة المتنوّعة؛ فقد سجّل عام ٢٠٠٥ عدد يقارب نحو مئة محاضر في جامعة دمشق وحدها، ما بين معيدٍ ودكتور وبروفيسور من الفلسطينيين^(١٦)،

^{١٣} موقع الأونروا الرسمي على الإنترنت،

<http://www.unrwa.org/atemplate.php?id=100>

^{١٤} موقع الهيئة العامّة للاجئين الفلسطينيين العرب الرسمي على الإنترنت،

<http://www.gapar.net/ar/statistics.html>

^{١٥} استطلاع مركز العودة، مصدر سبق ذكره.

^{١٦} طارق حمود، "الكفاءات الفلسطينية في سورية: مسح ميداني"، ورقة مقدّمة في ندوة الحقوق المدنيّة للاجئين الفلسطينيين، جامعة دمشق، ١٢-١٤/١٢/٢٠٠٥.

فيما تولّى عددٌ من الفلسطينيين مناصبَ حسّاسة وكبرى في الدولة^(١٧)، وتحظى الفعاليّات الاقتصادية والصناعية والتجارية الفلسطينية بحضورٍ قويٍّ في سوق العمل السوريّة^(١٨).

الفلسطينيون في ظلّ الثورة السوريّة

ماهية الثورة:

قبل تفصيل الحالة الفلسطينية في ظلّ الثورة السوريّة، لا بدّ من تسليط الضوء على طبيعة الحراك السوريّ وماهيته، حتّى يسهل شرح واقع الفلسطينيين وموقفهم، وعرضه على أرضية واضحة؛ إذ إنّ الثورات العربيّة التي انطلقت من تونس بدايةً، ثمّ مصر، فليبيا واليمن، اجتمعت على قاسمٍ مشتركٍ واحد في ما يتعلّق بالأسباب التي استنهضت الحراك الثوريّ الشعبيّ فيها، فقد اتّفتت كلمة المتابعين على الأسباب الداخلية الاجتماعية للثورات، بينما كانت الأسباب السياسيّة الخارجية الخاصّة بالتزام كلّ دولة بقضايا الأمة من عدمه عوامل مرجّحة ودافعة ليس إلّا. ظهر ذلك من خلال الشعارات التي رفعها المتظاهرون والهتافات التي أطلقوها، وبرز جلياً كذلك في ضعف حضور القضية الفلسطينية كقضية جماهيرية خلال مظاهر الاحتجاج، بالشكل الذي أضفى صفة محلية اجتماعية على أسباب الثورة وطبيعتها، خاصّة أنّ بعض هذه الدول رسمت سياساتها القمعيّة الداخلية تحت بند الأمن القوميّ وحماية القضية المركزية للأمة بحسب وصفها، وهو ما أصبح في دائرة الشعارات النظرية المستهلكة، في ظلّ عالم اتّصالات مفتوح، خاصّة لدى شريحة الشّباب التي باتت تلمس صدى الشعارات العتيقة والمستجلبة من زمن الأبيض والأسود لتطبيقها في عالم الفضاء المفتوح على كلّ ألوان الطيف. وقد كانت درعا التي انطلقت منها

^{١٧} تولّى اللواء محمود عزام واللواء حازم الخضراء قيادة القوى الجويّة السورية على التوالي طوال عقد الثمانينيّات والتسعينيات، المصدر السابق.

^{١٨} مثل شركة عوض عمورة لسحب الألمنيوم، وملبوسات آسيا، وهي ماركات مشهورة في السوق السوريّة.

شرارة الحراك السوريّ عملياً بعد محاولات في دمشق، عنواناً لهذه الأسباب التي تمثّلت باعتقال أطفال وتعذيبهم لكتابة شعارات صبيانية على جدران مدرستهم، وهو ما استنفّر المجتمع العشائريّ هناك، إلى حين تحوّل الاحتقان إلى سلوك في الشوارع ضدّ النظام الحاكم في المدينة فقط بداية الأمر. لكن سلوك المواجهة العنيف في صدّ هذا الحراك استنفّر شرائح ممتدّة على طول المجتمع السوريّ من الشمال إلى الجنوب، مستنهضاً معه تراكبات الحالة الداخليّة السوريّة على مدار أربعة عقود. وخالصة الموضوع أنّ الثورة السوريّة ثورة اجتماعيّة محليّة، قامت لأسبابٍ داخليةٍ بحتة، والعامل السياسيّ الخارجيّ الذي مثلّ رصيذاً قوياً للنظام، والتمثّل بالعلاقة مع القضية الفلسطينية، ووجود سورية كجوهر لمحور الممانعة في المنطقة، كان له عامل زمنيّ لا أكثر تمثّل في تأخير انطلاق الثورة في الشارع السوريّ عن دولٍ أخرى؛ إذ إنّ قياس حجم الحرّيات وهامش الممارسة السياسيّة في الحياة الوطنيّة لدول الثورات سيضع سورية أولاً في حجم التضييق. إلا أنّ الدولة السوريّة بنظامها القائم سجّلت فشلاً ذريعاً في الاستفادة من رصيدها السياسيّ والقوميّ في معالجة تطوّرات الشارع لديها، وسجّلت أجهزتها إصراراً عجيباً وغريباً في عدم الاستفادة من ذلك الرصيد، من خلال إجراءٍ سياسيّ سلميّ يحقّق للشارع بعض المطالب التي كانت أكثر من متواضعة في بداية الأحداث، والتي مثّلتها ورقة أهالي درعا التي رُفعت للرئيس بشّار الأسد في ذلك الوقت^(١٩).

تأريخ حضور الفلسطينيين في الأحداث:

درعا:

اندلعت شرارة الحراك الثوريّ في سورية يوم ٢٠١١/٣/١٨ بتظاهرة انطلقت من المسجد العمري في درعا بعد صلاة الجمعة، تنديداً باعتقال ١١ طفلاً من أبناء حيّ درعا البلد، وإهانة وجهاء درعا الذين زاروا رئيس فرع الأمن السياسيّ العميد عاطف نجيب لحلّ الإشكال، وهو مسجد

^{١٩} انظر نصّ الورقة في صحيفة الوطن السورية، ٢٠١١/٣/٢١.

يصلّي فيه عدد من الفلسطينيين بحكم قربهم من المكان من جهة، وشهرة المسجد في المحافظة من جهة ثانية، من دون أن يكون لهذا أيّ اعتبار. ومع تطوّر الأحداث وتّباع أسلوب عنيف في الردّ على مظاهر الاحتجاج أدّى إلى سقوط عشرات الشهداء خلال عملية اجتياح المسجد العمري لفضّ الاعتصام الذي بدأه المحتجّون، توسّعت دائرة الاحتجاج إلى الحدّ الذي أحرق فيه آلاف المتظاهرين السوريين من أبناء محافظة درعا عدداً من المقارّ الحكوميّة يوم الاثنين ٢١/٣/٢٠١١، كان أبرزها القصر العدلي في المحافظة الذي يبعد مسافة ٢٠٠ متر تقريباً عن مخيم اللاجئين الفلسطينيين في درعا^(٢٠)، ما حدا بالأجهزة الأمنيّة التي أوكل إليها ملفّ القضاء على احتجاجات درعا، إلى اتّهام المخيم وأبنائه بأحداث يوم الاثنين، وهو ما أكّده صحيفة الوطن السوريّة^(٢١) المقرّبة من النظام، حين نشرت في عدد اليوم التالي تقريراً طويلاً عن أحداث درعا، متّهمّة الفلسطينيين بما سمّته أعمال الشغب، مدّعيّة "أنّ أهالي درعا كانوا قلّة"^(٢٢). وقد جرى مباشرة لقاء بين مسؤولين محليين فلسطينيين من المخيم والقيادة الأمنيّة التي كان على رأسها اللواء هشام بختيار^(٢٣) الذي وجّه توبيخاً شديد اللهجة إلى مسؤولي المخيم الحزبيين^(٢٤)، من دون أن تذكر الجهات الأمنيّة اسماً، ولو لشخص واحد مطلوب في هذه الأحداث على غير عادتها. تجاوز عدد المتظاهرين السوريين في ذلك اليوم حدود الـ ١٥ ألفاً^(٢٥)، فيما لا يزيد عدد سكّان المخيم الفلسطيني بنسائه وأطفاله وشيوخه على عشرة آلاف شخص^(٢٦).

^{٢٠} يقع مخيم اللاجئين الفلسطينيين في درعا على مسافة أقلّ من ٣٠٠ متر عن مركز المحافظة.

^{٢١} صحيفة الوطن هي الصحيفة اليومية الخاصّة الوحيدة في سورية، يمولها رامي مخلوف، وهي أقرب إلى الصحف الرسميّة في تعاطيها مع الأحداث العامّة الخاصّة بسورية.

^{٢٢} صحيفة الوطن السورية، ٢٢/٣/٢٠١١.

^{٢٣} هشام بختيار رئيس مكتب الأمن القومي إلى حين مقتله في الانفجار الذي استهدف خليّة الأزمة في دمشق يوم ١٨/٧/٢٠١٢.

^{٢٤} من شهادة أحد أعضاء الوفد الفلسطيني الذي كان قد زار القيادة الأمنيّة لاستيضاح الموقف.

^{٢٥} كنت في درعا في ذلك اليوم صدفّة، وعابنت الأعداد وحجم المتظاهرين الذين جاؤوا في غالبيتهم العظمى من حيّ البلد والمحطة السوريين.

^{٢٦} انظر موقع الأونروا الرسمي، تعداد اللاجئين الفلسطينيين في مخيم درعا،

<http://www.unrwa.org/atemplate.php?id=405>

مثلّ اتّهام الفلسطينيين بطريقةٍ ممنهجةٍ يدركها الفلسطينيون تمامًا^(٢٧) ناقوس خطرٍ منذ بداية الأزمة، وأدركوا أنّهم الحلقة الأضعف فيها من دون أن تولي الأجهزة الرسميّة مكانتهم السياسيّة أيّ اعتبار يمكن أن يجنّبهم استيراد الأزمات المحليّة. ومع محاولاتٍ يائسةٍ لدفع الاتّهام من جانب الفلسطينيين في درعا، وبعض الفعاليات الفلسطينيّة في العاصمة دمشق، تدرجت كرة الاحتجاج لتصل خلال أيّامٍ إلى حيّ الرمل الجنوبي في اللاذقية، ومن سوء حظّ الفلسطينيين أنّ الحيّ متاخم تمامًا للمخيّم الفلسطينيّ هناك، حيث اندلعت أحداث احتجاج رافقتها أعمال حرق لبعض المقارّ الحكوميّة والحزبيّة واقتحامها، فأصبح اتّهام العنصر الفلسطينيّ في الأحداث أقرب إلى التصديق، وهو ما بلورته بثينة شعبان المستشارة السياسيّة والإعلاميّة للرئيس بشار الأسد في مؤتمرها الصحافي يوم ٢٦/٣/٢٠١١، حين وجّهت اتّهامًا مباشرًا إلى مجموعاتٍ فلسطينيّة من مخيّم الرمل "بتكسير المحالّ التجاريّة وبدء مشروع الفتنة"، كما وصفته. كان هذا التصريح أولّ تصريح رسميّ من مسؤولٍ سوريّ بهذا المستوى، وفي هذا الوقت المبكر في توجيه الاتّهام على نحوٍ واضحٍ ومباشرٍ للفلسطينيين، ما حدا ببعض القيادات الفلسطينيّة التي تقطن دمشق حينها إلى الاتّصال بشعبان لتأكيد حياديّة المخيّم وإدانة التصريحات. ويمكن قراءة الموقف الاتهامي تجاه الفلسطينيين وفق عدّة نقاط كما يلي:

- ١- محاولة الأجهزة الأمنيّة تصدير الأزمة تجاه عنصر غير سوريّ مؤقتًا، إلى حين تمكّنها من قمع حركة الاحتجاج التي لا تزال في المهد.
- ٢- استثمار حجة خروج عدد من عناصر فتح الإسلام المتطرّفة في لبنان من فلسطينيّ سورية، وخاصّةً منطقة درعا^(٢٨) قبل أعوام في ٢٠٠٧، وهو ما يجعل الاتّهام يبدو منطقيًا للرأي العامّ الخارجي، خاصّةً أنّ الأجهزة الأمنيّة في درعا ردّدت هذه الأسطوانة.

^{٢٧} يدرك سكّان سورية أنّ الإعلام المحليّ لا يستطيع أن يورد تقريرًا مفصّلًا عن الجهة التي تقف خلف أيّ حدث من دون مباركة الجهات الرسميّة.

^{٢٨} كان من بين قادة تنظيم فتح الإسلام المتطرف ثلاثة فلسطينيين من درعا، بينهم الناطق باسم التنظيم أبو سليم طه.

٣- هذا السيناريو ملائم لتغطية فشل الأجهزة الأمنية في قمع الاحتجاج، على الرغم من توجيه ضربة دموية عنيفة إلى محتجّي الجامع العمري بدرعا مع بداية الحراك، وبالتالي تغطية فشل الأجهزة الأمنية أمام القيادة السياسية.

إلا أنّ رواية تورّط الفلسطينيين في أحداث درعا واللاذقية لم تصمد طويلاً، حين اجتاحت حركة الاحتجاج مدناً وقرى سورية لم تطأها قدم فلسطيني، ثم عمّ الحراك معظم أراضي القطر من شماله إلى جنوبه.

كان هذا أحد أبرز مشاهد الحضور الفلسطيني المبكر في الأحداث في سورية، فيما كان المشهد الثاني متفاعلاً بنحو مباشر مع الأحداث لدى اجتياح قوات النظام محافظة درعا أواخر الشهر الرابع من عام ٢٠١١، والحصار الذي فرضته قوات الأمن والجيش على المدينة، خاصةً حيّ درعا البلد الذي يمثّل معقل الثورة هناك، وهو الحصار الذي أدّى إلى قطع كلّ أشكال الحياة عن المدينة، من طعامٍ وشرابٍ واتّصالاتٍ وكهرباء^(٢٩). حينها تطوّع عددٌ من الفلسطينيين من أبناء مخيم درعا الذين يفصل بينهم وبين حيّ درعا البلد حيّ سوري يعقبه وادٍ وعر، جعله بعض المتطوّعين ممراً إنسانياً للمؤن الغذائية، ونقل الجرحى إلى المستشفى الميداني الذي جهّز على عجلٍ في المخيم وبنحوٍ بدائي جدّاً. وبرز في هذه الأحداث أسماء لا تزال مشهورة على مستوى محافظة درعا إلى اليوم، مثل موسى الطفوري الذي أُعدم ميدانياً في حيّ درعا البلد بعد أن ألقت قوات الأمن القبض عليه، وذاع صيته في تهريب المؤن إلى داخل الحيّ. وعلى الرغم من الدور الإنساني الذي قام به أهالي المخيم في مساندة المحاصرين من أبناء الأحياء المجاورة، نفّذت قوات النظام عملياتها ووضعت حواجزها في أحياء المدينة كافةً وعلى تخوم المخيم ولم تقتحمه، ما عدا عمليات اعتقال متفرّقة أصبحت تطل بعض الشبان بعد انتهاء الاجتياح العسكري للمحافظة. ويمكن تحليل تجنّب عمليات النظام اقتحام المخيم خلال اجتياح المحافظة، بمحاولة

^{٢٩} يذكر أنّ حيّ درعا البلد تصله مياه الشرب التي قطعت عنه من بناييع بلدة المزيريب (١١ كم عن مركز المحافظة) التي يمثّل الفلسطينيون نحو ثلثي سكانها، فقام أهالي البلدة باقتحام مضخّة المياه فيها، وطرد من فيها من عناصر الحماية التابعة للجيش النظامي، وتشغيل المضخّة بالكامل على حيّ درعا البلد بعد قطعها لعدّة أيام قبل ذلك.

تحييده وعدم فتح بؤرة مواجهة جديدة، خاصّةً بعد فشل تسويق رواية الأجهزة الأمنيّة عن مسؤوليّة الفلسطينيين عن تظاهرات المدينة التي لم تتجح إلا في خلق توجّسٍ شعبيّ عامّ في الوسط الفلسطينيّ، فأراد النظام تجنّب تكرار الورطة نفسها ومحاولة محو ذلك الاتّهام من ذاكرة المخيم.

تطوّر عمل المشفى الميدانيّ في مخيم درعا وأصبح الأكبر في المحافظة، إلى حين تدميره في أواخر أيار / مايو ٢٠١٢ بعد قصفٍ مركزٍ على المخيم، إثر تشكيل أول مجموعة مسلّحة داخله.

عسكرة مخيم درعا:

وسط جدلٍ كبيرٍ دار بين الثوّار في درعا، بشأن جدوى بناء تشكيلٍ عسكريّ في المخيم لدعم أحياء طريق السدّ ومخيم السوريين النازحين من الجولان المتاخم لمخيم اللاجئين الفلسطينيين، والإبقاء على الدور الإنسانيّ للمخيم وأهميّة ما يقدّمه، خاصّةً في ما يتعلّق بعلاج الجرحى، ونتيجة ضغط العنف العسكريّ للنظام على المحافظة، تغلّبت وجهة نظر القائلين بتشكيل مجموعة مسلّحة خاصّة بالمخيم أُطلق عليها اسم "كتيبة الشهيد طاهر الصياصنة" الذي كان أول شهدائها، فسُمّيت باسمه. ويمكن تفسير عدم ضرب النظام المستشفى الميداني في المخيم طوال الفترة السابقة، إضافةً إلى أسباب عدم اقتحام المخيم المذكورة آنفًا، بنقطتين أساسيتين:

- الحساسية السياسيّة والوطنية للمخيمات الفلسطينية التي يمثّل ضربها حرقًا لأهمّ أوراق النظام السياسيّة التي يبني عليها مفهوم رواية المؤامرة.
- الرغبة في تحييد أبناء المخيم من المشاركة الميدانيّة عسكريًا، نظرًا إلى الخبرات التي يمتلكها قسم كبير منهم، خاصّةً في معارك المدن التي خبروها في فترة الحرب اللبنانيّة.

إلا أنّ تشكيل مجموعة مسلّحة للثوّار من داخل المخيم، كان القشة التي قصمت ظهر البعير، فُقُصِف المخيم طوال شهرين ونصف الشهر، وهُجّر معظم سكّانه، إلى أن اجتاحتها قوّةات النظام أواخر تمّوز / يوليو ٢٠١٢، بعد تدمير ما يقارب ٧٠% منه بين دمارٍ كليّ وجزئيّ.

في قصف النظام المخيم الفلسطيني في درعا، وبعد الجدل الذي دار بين الثوار بشأن جدوى العمل العسكري من داخل المخيم، يمكن تسجيل محطة مهمة هي التفاوض الذي حصل بين النظام والجيش الحرّ بعد بدء عمليات القصف بأيام، إذ التقى ممثل عن النظام ثلاثة من قادة المجموعة التابعة للجيش الحرّ في المخيم، وجرّت مفاوضات حضرها ممثل عن حركة حماس بطلب من الجيش الحرّ كشاهد محايد، بعد رفض النظام إرسال أيّ شخصية رسمية من جانبه خوفًا عليها^(٣٠)، واتّفق على وثيقة وقّعتها الأطراف التي حضرت المفاوضات، ملخّصها انسحاب الجيش الحرّ من المخيم في مقابل تعهّد النظام بعدم اقتحامه أو قصفه بأيّ شكلٍ من الأشكال وتحييده تمامًا. وكبادرة حسن نية من الجيش الحرّ، نفّذ انسحابه خلال ساعات من توقيع الوثيقة، وقبل ردّ النظام عليها - والذي كان مقرّرًا خلال ٢٤ ساعة^(٣١) - وعلى مدار الساعات الـ ٢٤ التالية توقّف القصف، إلّا أنّ الردّ جاء بعد المهلة المقرّرة بمعاودة قصف المخيم الخالي تمامًا من السكّان أو أيّ مجموعة مسلّحة^(٣٢).

وفي قراءة ما حدث في هذه المفاوضات، يمكن استخلاص نقطة مهمة تتمثّل في أنّ النظام أراد تحسّس حجم الخسارة التي مُني بها الجيش الحرّ من جرّاء تدمير المستشفى الميداني الأهمّ والأكبر لديه، والذي كان موجودًا في المخيم الفلسطينيّ، وقد نجح في ذلك من خلال الانسحاب المجاني الذي نفّذه الجيش الحرّ قبل ردّ النظام على الوثيقة الموقّعة، ما عكس رغبةً جامحة في عودة الوضع السابق لدى ثوار المعارضة، فكان قرار النظام هو الحؤول دون عودة هذا الوضع على الإطلاق.

أدى استمرار القصف على المخيم وتهجير سكّانه إلى نشوء معاناة إنسانيّة كبيرة لسكّانه من النواحي كافّة، وسقوط عدد من الشهداء الفلسطينيّين فيه، ما أحدث حالةً من الغليان والاحتقان

^{٣٠} كانت هذه المفاوضات بطلب من النظام، ولكنه لم يرسل أي شخصية رسمية بل أرسل شخصية فلسطينية موالية له تتبع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة التي يتزعمها أحمد جبريل.

^{٣١} لم يكن ممثل النظام في المفاوضات مخوّلًا الموافقة على أي شيء أو رفضه، بل كان ناقلاً فقط للمطالب والمقترحات.

^{٣٢} تفاصيل محطة المفاوضات المذكورة هي شهادة مباشرة من أحد المشاركين فيها (م، م).

ودفع عددًا من عناصر جيش التحرير الفلسطينيّ من أبناء المخيم إلى الانشقاق عن جيشهم والتحاق بعضهم بالجيش الحرّ هناك^(٣٣). وكان أبرز هذه الانشقاقات انشقاق قائد الكتيبة ٤٢٢ في لواء القادسية التابع لجيش التحرير الفلسطينيّ، العقيد الركن قحطان طباشة (من أبناء مخيم درعا) الذي انضمّ إلى قيادة المجلس العسكريّ في درعا، وتولّى مباشرة مهمّة الدفاع عن المخيم مع مجموعة من الجيش الحرّ هناك. واستمرّ كذلك إلى أن انتقل مركز عملياتهم إلى بلدة المزيريب^(٣٤)، وقضى طباشة في عملية عسكرية مع قوّات النظام في منطقة زيزون الحدوديّة، أثناء إسناد مجموعة من الجيش الحرّ هناك كانت تحاول تأمين هرب عددٍ من العائلات عبر الشريط الحدودي مع الأردن^(٣٥).

اللاذقية:

في الأشهر الأولى للثورة، وبعد اندلاع أعمال الاحتجاج في درعا واللاذقية تحديداً وتأثر الفلسطينيين مباشرة بالأحداث خاصّةً مع اتّهامهم رسمياً بالمسؤوليّة عمّا وقع في هاتين المنطقتين وفق التفصيل السابق، تطوّرت الأحداث في حيّ السكتوري في منطقة الرمل الجنوبي في اللاذقية إلى درجة قرّر فيها النظام قصف الحيّ في شهر آب / أغسطس ٢٠١١، وتنفيذ أكبر عملية عسكريّة فيه بعد درعا. فوجّه النظام إنذاراً إلى أهالي مخيم الرمل بالخروج خلال ٣ ساعات بحجّة إمكانية إصابة أجزاء منه خلال العمليّة في الحيّ المجاور، خاصّةً أنه سيكون ممراً إجبارياً للمحتجّين داخل الحيّ السوري المتاخم له. وفعلاً، خرج الآلاف من سكّان المخيم باتجاهات مختلفة، فيما فتحت المدينة الرياضيّة أبوابها لاستقبال الأهالي النازحين. وبخلاف ما

^{٣٣} يؤدي الشبان الفلسطينيون الخدمة الإلزامية في صفوف هذا الجيش الذي لم يشارك في أيّ عمليات ميدانية للنظام حتّى ذلك الحين.

^{٣٤} ثلثا سكّانها من الفلسطينيين، اعتمدت سهولها مركزاً للجيش الحرّ الذي انسحب من مخيم درعا بعد نفاذ ذخيرته ودخول القوّات النظامية إليه.

^{٣٥} سقط معه في هذه العملية قاسم الرماح، الفلسطيني الذي كان يقود مجموعة للجيش الحرّ في منطقة المزيريب بعد يومين من معركة طاحنة مع القوّات النظامية في المزيريب.

أشيع يومها من قصفٍ مركّزٍ بالزوارق الحربيّة على المخيم، فإنّ القصف تركّز حقيقةً على الحيّ السوريّ المجاور، ولم يتعرّض المخيم إلا لقصفٍ متقطعٍ على أطرافه، خاصّةً إذا ما شكّ النظام في دخول أيّ مجموعة أو فرد من المعارضة إليه، وهو ما أدّى إلى سقوط ثلاثة شهداء من أبنائه، بينما لم يسجّل حجمٌ كبيرٌ داخل المخيم سوى في بعض البيوت التي أصابتها طلقات رشاشة^(٣٦).

مخيم اليرموك وانفجار دمشق:

في صباح يوم ١١/٧/٢٠١٢ استيقظت المخيمات الفلسطينية على نباٍ مفاجئ؛ إذ عُثر على ١٦ جثةً مُلقاة في إحدى قرى إدلب لمجنّدين من جيش التحرير الفلسطيني كانوا قد اختطفوا على طريق حلب - حماة الدولية أثناء عودتهم إلى منازلهم من مركز تدريبهم الذي يؤدّون فيه الخدمة الإلزاميّة، وهو اختطاف دام أسبوعين. كان النبا صادماً للمخيمات الفلسطينية، وخاصّةً حلب التي ينتمي إلى مخيماتها الضحايا المجنّدون. لم يجر التعرّف إلى الفاعل الحقيقيّ، فيما تبادل النظام والمعارضة اتّهامات الجريمة^(٣٧)، وقبل الخوض في آثار الحدث، لا بدّ من تسليط الضوء على نقاطٍ محدّدة:

- اختطفت المجنّدين مجموعة تواصلت مع الجهات الرسمية الفلسطينية، ممثّلة بقيادة جيش التحرير الفلسطيني على مدار أسبوعين، لكن من دون ورود أيّ مطالبٍ معيّنة، أو حدوث أيّ مفاوضات بين الطرفين، ويبدو أنّ التواصل كان بواسطة طرفٍ ثالث.

^{٣٦} من معاينة شخصية للمخيم بعد انتهاء القصف في آب / أغسطس ٢٠١١.

^{٣٧} اتّهمت قيادة جيش التحرير الفلسطيني، وهي انعكاس لموقف النظام، العصابات المسلّحة بالجريمة. انظر جريدة الخليج ٢٠١٢/٧/١٢ بشأن بيان قيادة أركان جيش التحرير الفلسطيني، وتصريح اللواء طارق الخضراء على وكالة سانا ٢٠١٢/٧/١٣، فيما اتّهمت المعارضة النظام، إذ قالت بعض مصادرها إنّ الجنود انشقّوا عن النظام ثمّ ألقي القبض عليهم. انظر جريدة الشرق الأوسط ٢٠١٢/٧/١٢، وكذلك بيان المجلس الوطني السوريّ بشأن الحادث يوم ٢٠١٢/٧/١٢.

- وجدت جنث ١٤ مجنّدًا من أصل ١٦، فيما عُثر على جنّة سائق الحافلة التي كانت تقلّهم بعد يومين من مقتل المجنّدين في تفجير إيكاردا الذي استهدف حاجزًا للجيش النظامي على المدخل الجنوبيّ لمدينة حلب، والذي تبنته مجموعة تابعة للمعارضة تدعى "صقور الشام" في ذلك الحين^(٣٨)، ووصلت جنّته متفحّمة إلى مخيم النيرب.
- وقعت الحادثة بعد أيّام من فتنة دارت بين قرية النيرب السوريّة ومخيم النيرب الفلسطينيّ في حلب بسبب شجارٍ عابر بين طفلين في مدرستهما تحوّل بسرعة إلى خلافٍ سياسيٍّ أودى بحياة خمسة شبّان (٣ فلسطينيين، سوريين)، إذ اتّهم سكّان القرية أهالي المخيم بدعم النظام على نحوٍ مفاجئٍ ومن دون أيّ مواقف بعينها. وبعد الحادث، توصلت لجنة المصالحة بين الطرفين إلى حلّه على أرضيّة دعم الثورة، ونبذ المشاغبين من الطرفين وبرزوا أهالي الضحايا.

ليس الهدف من هذه الحادثة إثارة توجّسٍ ما أو سحب الرواية باتجاه طرفٍ معيّن، لكنّها تساؤلات تطرح نفسها أمام حادثٍ دمويٍّ في محافظةٍ ما زالت حتّى ذلك الوقت من أبعد المحافظات السوريّة عن الأحداث.

في يوم ١٣ تمّوز / يوليو ٢٠١٢، خرجت من جميع مساجد مخيم اليرموك في دمشق بعد صلاة الجمعة تظاهرات تنديداً بمجزرة جيش التحرير الفلسطينيّ في حلب واستنكاراً لها، وعادت جميعها بسلام إلّا تظاهرة خرجت من شارع فلسطين المتاخم لحيّ التضامن الذي يتمركز فيه الجيش الحرّ بكثافة، فقد أطلق أعوان الأمن النار على التظاهرة وسقط ٤ شهداء فلسطينيين، ما استدعى تدخّلاً لبعض المسلّحين من حيّ التضامن، الأمر الذي أشعل المخيم طوال اليوم باشتباكات بين الطرفين زادت من عدد الضحايا والجرحى. ودخل مخيم اليرموك إلى عمق الحدث في توقيتٍ كان غايةً في الحساسيّة؛ إذ امتدّ العنف في اليوم التالي إلى الأحياء المجاورة له؛ في الحجر

^{٣٨} صقور الشام إحدى التشكيلات التابعة للجيش الحرّ التي تنشط في منطقة إدلب، وقد ظهر تبنيّ المجموعة لتفجير إيكاردا بحسب فيديو على موقع يوتيوب، <http://www.youtube.com/watch?v=qsQNkjgC5F4>

الأسود، والتضامن، وحيّ القدم، ما دفع مئات العائلات من الأحياء السوريّة المتاخمة إلى النزوح إلى مخيم اليرموك الذي شهد عمليات عسكرية أقلّ من محيطه المذكور. في هذه الأثناء، كان الناطق باسم الخارجية السوريّة جهاد مقدسي، على صفحته على الفيسبوك، يلمّح "إلى ضيوف لا يحترمون أصول الضيافة، مطالبًا إيّاهم بالرحيل إلى واحات الربيع العربي"^(٣٩). ومنذ ذلك الحين، مرورًا بحوادث دمشق عقب تفجير مكتب الأمن القوميّ واغتيال خلية الأزمة، لا يزال مخيم اليرموك يقدم خدماته الإنسانيّة لآلاف الأسر النازحة التي ظلت تحتمي بأزقته، ويدفع مقابل ذلك عددًا من الشهداء والمعتقلين والجرحى يوميًا، حتّى تجاوز عدد الشهداء فيه ١٤٠ شهيدًا^(٤٠) استشهد أكثر من ثلاثة أرباعهم في الأشهر التي تلت بداية تلك الأحداث. ولا يزال المخيم يعاني من قنص شوارعه ومفارقة الرئيسة خاصّةً منها المؤدّية إلى أحياء التضامن والحجر الأسود ويلدا وبيلا.

الموقف السياسيّ الفلسطينيّ من أحداث سورية

مثّلت الحالة السوريّة أكثر حالات الثورات العربيّة تعقيدًا وحرَجًا للموقف السياسيّ الفلسطينيّ، سواء المتحالف مع النظام أو المتخاصم معه. لذلك، كان الموقف متقاربًا نوعًا ما بين مختلف الفصائل الفلسطينيّة الكبرى، وخاصّةً حركتي "فتح" و"حماس". ويمكن النّظر إلى الموقف السياسيّ الفلسطينيّ العامّ من أحداث سورية من خلال ثلاث مراحل كما يلي:

^{٣٩} ورد النص التالي على صفحة جهاد مقدسي: "أصعب شيء أن يكون ببلدك ضيف معزّز مكّرم لأبعد حدّ، وترى البعض منهم لا يحترم أصول الضيافة، يعني سوريّ معارض أو تائه مسلّح أمر الله وحكم، لكن الضيف (بعضهم) يجب أن يلتزم أصول الضيافة، وإذا عجز عن ذلك فليرحل إلى واحات الديمقراطية بالبلاد العربية..(رأي شخصي وأرجو عدم الإساءة أو ذكر جنسيّة)..".

^{٤٠} إحصائية خاصّة غير منشورة أعدتها مجموعة العمل من أجل الفلسطينيين في سورية.

- **المرحلة الأولى:** هي مرحلة الصمت المطبق التي لم تستمرّ أكثر من أسبوعين منذ بداية الأحداث في منتصف آذار/ مارس ٢٠١١، إلى حين صدور بيان حماس الأول عن الأحداث في ٢ نيسان / أبريل ٢٠١١، إذ وقفت الفصائل الفلسطينية كافة بشقيها؛ فصائل منظمة التحرير الفلسطينية^(٤١)، وفصائل التحالف^(٤٢) من دون تصريحات في أيّ اتجاه.

- **المرحلة الثانية:** هي مرحلة الحياد تجاه الأحداث، وهي الفترة التي امتدّت من تاريخ نهاية المرحلة الأولى إلى حين خروج حماس من سورية؛ إذ اتّفتت البيانات الجماعية للفصائل الفلسطينية خلال هذه الفترة على موقف الحياد، وخاطبت الحالة السورية بموقف واحد تجاه كلّ من القيادة السوريّة والشعب السوري^(٤٣). ومع ذلك، تضمّنت هذه الفترة تصريحات فردية لبعض الفصائل، تنبّأت فيها رواية النظام، وخاصةً اللقاءات الإعلامية لمسؤولي الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين - القيادة العامّة^(٤٤)، وخلال هذه الفترة يمكن التمييز بين موقفين للفصائل: فرديّ، وجماعيّ. ففي البيانات الجماعية، كان الموقف السياسيّ يتمثّل الحياد إلى حدّ كبير، مع التزام أكثر لفصائل منظمة التحرير الفلسطينية في سورية بهذا الموقف نظرًا إلى علاقتها السابقة الأقلّ حميميّة مع النظام بسبب الموقف من عملية السلام، وكانت بعض البيانات التي تصدر عن التحالف تنبّأت موقف الحياد، لكن بلغة أكثر قربًا من رواية النظام، وقد ظهر ذلك جليًا في بيان التحالف من قصف النظام مخيم الرمل في اللاذقية في آب / أغسطس ٢٠١١، فقد "استنكر بيان الأونروا زعم قصف المخيم وتهجير سكّانه" على حدّ وصف البيان، فيما

^{٤١} وتضمّ فتح والجبهة الشعبيّة والجبهة الديمقراطية وجبهة النضال (سمير غوشة)، حركة فدا، وجبهة التحرير الفلسطينية (أبو العباس)، وحزب الشعب.

^{٤٢} وهي حماس والجهاد والقيادة العامة وجبهة النضال (خالد عبد المجيد)، ومنظمة الساعة، وفتح الانتفاضة، والحزب الشيعي.

^{٤٣} انظر بيانات فصائل منظمة التحرير الفلسطينية وفصائل التحالف خلال هذه الفترة، وخاصةً بيانات استنكار التفجيرات التي حدثت في دمشق وحلب.

^{٤٤} راجع لقاء خاصّ أحمد جبريل على قناة العالم، ٢٦ / ٨ / ٢٠١١ المنشور على موقع يوتيوب.

كانت الأونروا قد أصدرت بيانًا أعربت فيه عن قلقها من تقارير تتحدث عن قتلى بين اللاجئين الفلسطينيين في اللاذقية بسبب العمليات العسكرية. وهنا نرى بوضوح الفرق بين خطاب بيان التحالف المذكور وخطاب المنظمة والسلطة الذي تحدث عن أهمية تجنب المخيم كل ما من شأنه تعريض حياة اللاجئين للخطر^(٤٥). وقد تبين لاحقًا أن بيان التحالف صدر عن مكتب أمانة السرّ من دون أي اجتماع أو إبلاغ للفصائل الرئيسية في التحالف، وخاصةً "حماس" و"الجهاد الإسلامي"^(٤٦). وكما قلنا، فإنّ المخيم لم يتعرّض فعلاً لأذى بالحجم الذي نقلته التقارير الصحفية.

- **المرحلة الثالثة:** هي مرحلة الخيارات الأكثر وضوحًا، وهي مرحلة فيها تفصيل وتدرج في الموقف؛ إذ بدأت بخروج حماس من سورية، بما عكس رفض الحركة الفلسطينية الأكبر في سورية سلوك النظام، ورفعًا للغطاء السياسي عنه، وإن لم تتبن أي خطاب إعلامي يختلف عن سابقه، فيما كانت هذه اللحظة بداية فرقة حقيقية في موقف فصائل التحالف؛ إذ بدأت قيادة التحالف تميل باتجاه الفصائل المحسوبة على النظام السوري، وخاصةً الجبهة الشعبية - القيادة العامة والصاعقة، في ظلّ الفراغ الذي أحدثه خروج حماس من سورية، وفي ظلّ الموقف الذي اتخذته حركة الجهاد الإسلامي ورغبتها في الاستماع أكثر من التحدث في هذه الاجتماعات لدى طرق الموضوع السوري. وفي بداية هذه المرحلة يمكن القول إنّ لقاءات فصائل التحالف تميّزت بما يلي:

- طغيان نزعة الميل إلى النظام أكثر داخل اجتماعات التحالف بحكم قيادة الجبهة الشعبية - القيادة العامة للاجتماعات وقدرتها على توجيهها.

^{٤٥} أصدرت الأونروا بيانًا يعبر عن قلقها من تقارير تتحدث عن قتلى بين اللاجئين الفلسطينيين في المخيم، في المقابل نفى أمين سرّ فصائل التحالف قطعياً تعرّض المخيم لأي عمل عسكري. انظر: "السلطة تطالب بإجراءات والفصائل في دمشق تعدّ موقف الأونروا 'مزعاً'"، *جريدة الخليج (الشارقة)*، ١٦/٨/٢٠١١. "ناشطون يؤكّدون استمرار قصف مخيم الرمل في اللاذقية، والفصائل الفلسطينية في دمشق تنفي"، *جريدة الشرق الأوسط (لندن)*، ١٧/٨/٢٠١١.

^{٤٦} تبين هذا الأمر من خلال اتصال هاتفي مع مكتب أمين السرّ خالد عبد المجيد، إذ أوضح أنّ من عادة التحالف إصدار بيانات بهذه الطريقة على مجمل الأحداث والتطورات. وإن كان هذا صحيحًا، فهو لا ينطبق على الأحداث المثيرة للجدل كقصف المخيم المذكور.

- بقاء البيانات التي تصدر عن التحالف في صيغة الحياد، وخاصّةً مع ارتفاع حالة الاحتقان الشعبيّ الفلسطينيّ ضدّ ما يحصل للفلسطينيين في درعا، وعدم قدرة الفصائل الموالية للنظام على تبريره.
- غياب حماس عملياً عن اجتماعات التحالف، على الرغم من حضور ممثليها الشكليّ الذين اقتصر دورهم على تسجيل مواقف رافضة لأيّ أفكار من شأنها تسجيل موقف جماعيّ يُحسب لفائدة طرفٍ ما.

أمّا فصائل منظمة التحرير الفلسطينية في سورية، فبقيت على الموقف الجماعي ذاته الذي يصدر عنها، من تأكيدها لموقف الحياد مع إدلاء مسؤولين فيها بتصريحات هاجمت النظام بحدّة، خاصّةً أنّ العلاقة التي تجمع فصائل المنظمة والنظام فائرة منذ سنوات طويلة.

اتّخذت هذه المرحلة طابعاً صفيّاً في فتراتنا التالية، خاصّةً بعد قصف مخيم درعا وتدمير أجزاء كبيرة منه وتهجير سكّانه، ولا سيّما لدى الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين - القيادة العامّة، عندما رفضت غالبية فصائل التحالف طلب الجبهة تشكيل لجان أمنيّة في المخيمات بحجّة حمايتها من المسلّحين، إذ قرّرت الجبهة تشكيل هذه اللجان بنفسها، وتحملّ المسؤولية وحدها على حدّ وصف أمينها العامّ أحمد جبريل^(٤٧). فيما توالى اجتماعات جمعت بين جميع الفصائل، سواء فصائل منظمة التحرير أو فصائل التحالف باستثناء حماس، وخاصّةً الاجتماع الذي صدر عنه البيان الذي تحدّث عن ضرورة تحييد المخيمات، والذي طُرحت فيه فكرة اللجان الأمنيّة مجدّداً^(٤٨).

مجلّ القول عن الموقف السياسيّ الفلسطينيّ إنّهُ تبنّى الحياد الذي يقوم على الاعتراف بحقّ الشعب السوريّ في المطالبة بحقوقه، كما أوضحت أكثر البيانات، من دون أن يقطع شعرة

^{٤٧} من كلمة لأحمد جبريل الأمين العام للجبهة الشعبيّة - القيادة العامّة في دمشق أثناء حفل تأبين مسؤول إقليم الجبهة في سورية، مجلّة إلى الأمام، العدد ٢٤٢٠، آب / أغسطس ٢٠١٢.

^{٤٨} أثار هذا البيان سخط المجموعات الفلسطينية المؤيِّدة للثورة على الرغم من اعتدال خطابه، لكنه جاء في مرحلة يتعرّض فيها مخيم درعا واليرموك لأقسى الهجمات منذ بداية الأحداث. لذلك أصدرت التنسيق الفلسطينيّة الداعمة للثورة على صفحاتها في الفايسوك بيانات تتدّد بالبيان وتستكره.

معاوية مع النظام الذي رفض هذا الموقف بسبب عقلية الجامعة تجاه حلفائه المفترضين. وكان هذا الموقف كذلك موضع جدل لدى مجاميع الثورة التي لم تكن تتمتع بأفقٍ سياسيٍّ أوسع تجاه المواقف السياسيّة من قضيتها، وترفض بحدة كلّ مقاربات المواقف السياسيّة التي لا تتبنّى موقفًا واضحًا وصارخًا لمصلحتها بغضّ النظر عن ظروفها.

التسيّقات الفلسطينيّة للثورة السوريّة:

لا يمكن حصر الموقف السياسيّ الفلسطينيّ في مواقف الفصائل الفلسطينيّة فقط، وخاصّةً في ظلّ حالة الانفصام التي بدأت تتراكم منذ سنوات بين الفصائل والشارع، والتي وصلت إلى شكلٍ صارخ في مسيرة تشييع شهداء النكسة يوم ٦ حزيران / يونيو عام ٢٠١١، فقد هتفت الجموع ضدّ الفصائل الفلسطينيّة وضدّ النظام السوريّ معًا، بسبب اتّهامهما بالمسؤوليّة عن مجزرة اليوم السابق على الحدود السوريّة مع الجولان المحتلّ بعد دعوات من نشطاء على الفايسبوك إلى مسيرة عودة، تكرارًا لمسيرة الخامس عشر من أيار / مايو السابق^(٤٩). إلّا أنّ الانفجار كان بوجه الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين - القيادة العامّة، والتي مثّلت في وعي الشارع الفلسطينيّ الفصيل الأكثر التصاقًا بأجندات النظام السوريّ، فحاصر مشيّعون غاضبون مبنى الخالصة^(٥٠) الذي كان أحمد جبريل والدكتور طلال ناجي داخله، ما أدّى في النهاية إلى إحراق المبنى ومقتل ٥ أشخاص، ثلاثة منهم من حرّاسه التابعين للجبهة الشعبيّة، بينهم مسؤول إقليم سورية في

^{٤٩} سقط في ذلك اليوم ٢٤ شهيدًا برصاص الإسرائيليين على الحدود في منطقة عين التينة.

^{٥٠} مبنى الخالصة هو مقرّ قيادة الجبهة الشعبيّة - القيادة العامّة في مخيم اليرموك.

الجبهة أبو العبد ناصر الذي قُتل بطريقةٍ بشعةٍ جدًّا^(٥١)، في المقابل تمكّنت قوّات الأمن السوريّة ومجموعة مسلّحة تابعة للجبهة من تخليص قيادتها من موتٍ محتوم.

تركت هذه الحادثة أجواءً مشحونة داخل مخيمّ اليرموك الذي يُعدّ عاصمة الثنّات الفلسطينيّ، بين طرفٍ يؤيّد الثورة يمثّله شارع غير محدّد الملامح بأيّ صيغة، وآخر يؤيّد النظام متمثّل بالجبهة الشعبيّة – القيادة العامّة التي طرحت منذ ذلك الحين فكرة اللجان الأمنيّة التي عارضتها غالبية الفصائل. وعليه، يمكن القول إنّ مجموعات داخل المخيمّ، وخاصّةً من فئة الشّباب غير المنتمية إلى الفصائل، بدأت تتساقق مع فكرة التنسيق التي كانت قد بدأت تجتاح مختلف الأحياء السوريّة الثائرة. لكن لا يمكن القول إنّ تنسيقات فعليّة قامت داخل المخيمات كذلك التي قامت في الأحياء السوريّة، وتولّت مسؤوليّات تتجاوز تنظيم تظاهرة ضدّ النظام إلى مسؤوليات إغائيّة وإعلاميّة وسياسيّة؛ فغالبية التنسيق أو الأشكال الداعمة للثورة في المخيمات اتّخذت شكلًا إعلاميًا، وبعضها لم يتجاوز صفحة على الفايسبوك. ومع ذلك، فقد تطوّر عمل بعض الأشكال التي قامت لدعم الثورة السوريّة إلى مجالات الدعوة لتنظيم التظاهرات وتصويرها وبنّها على الشبكة العنكبوتيّة. وفي ما عدا ذلك، فإنّ أيّ شكلٍ من أشكال دعم الثورة السوريّة فلسطينيًا اقتصر على مجموعات عملت في إطار التنسيق السوريّة، كأفرادٍ أو مجموعات شبابيّة. وفي جانبٍ آخر، فإنّ مجموعات مهمّة من الداعمين للحراك الثوري السوريّ تبنّت العمل الإغائيّ والإنسانيّ، إيمانًا بفكرة وجوب اقتصار عمل الفلسطينيين على هذا الدور بسبب وضعهم الخاصّ كونهم أقلية، إضافةً إلى خصوصيّتهم السياسيّة، وإن استهدفهم قد يجعل الأثمان التي يدفعونها أكبر بكثير من مثيلتها لدى السوريين^(٥٢)، خاصّةً بعد تدفّق عشرات آلاف العائلات السوريّة

^{٥١} قُتل أبو العبد ناصر طعنًا بالسكاكين على أيدي مجموعة تمكّنت من القبض عليه أثناء إقباله عليهم لتهدّتهم، حتّى أوصلوه إلى باب المستشفى بعد أن طُعن بأكثر من خمسين طعنة، فيما قُتل أحد حراس المبنى وأُحرق داخل محرسه الضيق، وهذه من شهادة حيّة عاينتها بنفسي.

^{٥٢} كان هذا نتيجة حوار دار عبر السكايب بين مجموعات شبابيّة في مخيمّ اليرموك تضمّن وجهات نظر مختلفة، لكن معظمها كان مؤيّدًا لفكرة دعم الثورة من خلال الدور الإنساني، والميداني يكون في إطار المجاميع السوريّة دون أفراد الفلسطينيين بعنوانٍ يخصّهم.

النازحة إلى المخيمات الفلسطينية بحثاً عن الأمان، وما رسّخه هذا المشهد من مسؤوليات أمام الشبان المتحفّزين باتجاه الثورة تمثلت بدعم هذه العائلات وإيوائها.

يمكننا القول إنّ الموقف الفلسطينيّ عمومًا تأثر بعدة عوامل، أهمّها:

- الذاكرة الثقيلة في وعي الفلسطينيين لتجارب فلسطينية مريرة في الأزمات العربية، بدءاً من حرب أيلول / سبتمبر ١٩٧٠ - ١٩٧١ في الأردن، وانتهاءً بمأساة فلسطينيّ العراق التي لا تزال بقاياها قائمة إلى اليوم.
- حساسية حالة النظام السوريّ تحديداً الذي رسم خلال السنوات الماضية معادلاً مهمماً في دعم القضية الفلسطينية، سواء سياسياً أو في ما يتعلّق بإيواء فصائل المقاومة الفلسطينية.
- الوجود الفلسطينيّ في سورية، وإمكانية تأثره السلبي نتيجة أيّ مواقف غير محسوبة تجاه أيّ طرف، وخاصة مع بداية الأحداث.
- التناقضات الفلسطينية الداخلية والخشية من استنهاضها في ظلّ حالة الفوضى التي يمكن أن تجتاح المخيمات، وهو ما عكس موقفاً متقارباً بين فتح وحماس من هذه القضية.
- ضمن هذه المحدّات، يمكننا رؤية ثلاثة مواقف فلسطينية مؤثرة في الحالة السورية، وهي: مواقف حركة فتح، وحماس، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة. ويمكن القول إنّ مجمل الموقف الفلسطينيّ الفصائلي وقف خلف هذه المواقف الثلاثة، وهي كما يلي:

• فتح:

وجود حركة فتح في سورية ضعيف من الناحية التنظيمية الرسمية، بسبب الخصومة التاريخية بين فتح وسورية، منذ وقوع خلافات بين ياسر عرفات وحافظ الأسد أيام الحرب الأهلية في لبنان. ومع ذلك، لم تأخذ هذه الخصومة فتح إلى موقفٍ مناهض للنظام أو مؤيد للثورة؛ فقد شاركت في الاجتماعات التي عقدتها فصائل منظمة التحرير الفلسطينية في سورية، وكانت بيانات المنظمة عن الحدث السوريّ تعكس موقف فتح إلى حدّ كبير. واتّخذت فتح بمفردها خطّ

الحياد وعدم تأييد النظام لحسائيّة الوجود الفلسطينيّ في سورية من جهة، وخشية التناقضات الداخلية الفلسطينيّة من جهةٍ أخرى، ولم تؤيّد الثورة انسجامًا مع خطّها العامّ الذي لم يتحمّس للثورات العربيّة عمومًا في تونس ومصر وليبيا واليمن، وبالتالي فإنّ البيانات الصادرة عن فتح - وخاصةً إقليمها في سورية - كانت تحاكي الموقف الحيادي، وكان هذا ربّما من أقرب المواقف السياسيّة بين فتح وحماس منذ الانقسام الفلسطيني، وبقيت فتح على هذا الموقف حتّى في أشدّ اللحظات دمويّة، كما في بيان الرئاسة الفلسطينيّة بعد مجزرة مخيم اليرموك يوم ٢ آب / أغسطس ٢٠١٢ التي طالبت - كما حماس - بتحديد المخيّمات^(٥٣)، ولم يصدر عن السلطة الفلسطينيّة التي تقودها فتح أيّ تصريح يحمّل النظام السوريّ صراحةً المسؤولية عن الدماء الفلسطينيّة، باستثناء تصريحات ياسر عبد ربّه^(٥٤) الذي يشغل منصب مسؤول أجهزة الإعلام في السلطة الفلسطينيّة ولكنه ليس من حركة فتح^(٥٥). إلا أنّ تصريحات حركة فتح والأطر السياسيّة المحسوبة عليها لم تكن تتوقّف عن مهاجمة أحمد جبريل خاصةً وتحميله مسؤوليّة زجّ الفلسطينيّين في الصراع^(٥٦)، كموقف سياسيّ فلسطينيّ داخليّ له خلفيّاته التاريخيّة. أمّا وسائل الإعلام الرسميّة فكانت تتحفّظ عن مهاجمة النظام السوريّ أو التعليق على الأحداث هناك^(٥٧).

^{٥٣} حول بيان الرئاسة عن مجزرة اليرموك ومطالبتها بتحديد المخيّمات، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينيّة (وفا)، ٢٠١٢/٨/٣.

^{٥٤} وكالة رويترز، ٢٠١٢/٨/٣.

^{٥٥} لا ينتمي عبد ربّه إلى حركة فتح، لكنه المسؤول الإعلاميّ في سلطتها، وهو معروف بعداؤه الشخصي للنظام السوري منذ انشقاق عام ١٩٨٩ الذي قاده داخل الجبهة الديمقراطيّة لتحرير فلسطين في دمشق.

^{٥٦} حول تصريح الدائرة السياسيّة للمنظمة بتحميل جبريل مسؤولية الزجّ بالفلسطينيّين في الصراع بسبب تسليحه للمخيّمات، وكالة معًا الإخبارية، ٢٠١٢/٨/٤.

^{٥٧} حول صدور تعليمات لوسائل الإعلام الحكوميّة في رام الله بتجنّب الحديث عن أخبار سورية، الحياة (لندن)، ٢٠١٢/٧/١٥، فيما نفت السلطة ذلك بعد يومٍ واحد. انظر: "السلطة تنفي إصدار تعليمات لوسائل الإعلام"، القدس العربي (لندن)، ٢٠١٢/٧/١٦.

• حماس:

كان موقف حماس من الأحداث الأكثر صعوبةً ودقّةً والأكثر حرجًا في الوقت نفسه، وكان الموقف الأكثر إثارةً للجدل فلسطينياً. فالنظام السوريّ قدّم للحركة مكاناً تلتجئ إليه في الوقت الذي أوصد فيه العالم أبوابه في وجهها، وقدّم لها من تسهيلات العمل السياسيّ والإعلاميّ وربما العسكريّ الشيء الكثير، ووصلت العلاقة بين الحركة والنظام إلى ذروتها خلال السنوات الأخيرة التي سبقت الأحداث. ومع ذلك، فقد أسلفنا أنّ موقف حماس أخذ أكثر من محطة؛ من الصمت إلى الحياد المعلن إلى الاستنكار العملي لممارسات النظام بخروج الحركة من سورية، إلى أن وصل الأمر بتصريحات خالد مشعل في مؤتمر حزب العدالة والتنمية في أنقرة يوم ٢٠١٢/٩/٣٠ إلى الإعلان بوضوح عن وقوف حركة حماس إلى جانب ثورة الشعب السوريّ، الأمر الذي عدّه كثيرون قطعاً لشعرة معاوية التي بقيت خلال عامٍ ونصف العام قبل التصريح. وعموماً، فإنّ موقف حماس كأكبر فصيلٍ فلسطينيّ موجود في سورية، ساهم في تأخير المواقف الصفيرية لبعض الفصائل لصالح النظام، وخاصةً داخل فصائل التحالف الذي كانت حماس تقوده عملياً، وساهم موقفها إلى جانب موقف فتح في صناعة الحياد الفلسطينيّ العامّ سياسياً. ومع ذلك، فإنّ حماس تعرّضت لنقدٍ لاذعٍ من طرفيّ المعادلة السوريّة بخلاف فتح مثلاً. ونظراً إلى وزن التنظيم في الشارع، وخاصةً الشارع السوريّ، فإنّ موقفها المحايد رُفض من النظام الذي عدّه نكراً للجميل، ومن المعارضة التي عدّته تخلياً عن مبادئ الثورة التي تلتزم بها حماس كحركة تحرّر^(٥٨). وبالنظر إلى موقف حماس، نجد أنّ الحركة نظرت إلى الحلّ على مرحلتين:

الأولى، تمثّلت بقناعة الحركة بإيجاد حلٍّ سياسيٍّ للأحداث، وخاصةً في بدايتها، وطُرحت فكرة توسط خالد مشعل لدى مجموعات الاحتجاج، وخاصةً في درعا ودوما، لما للرجل من شعبيةٍ وثقل في الشارع السوريّ، وفي هاتين المنطقتين على وجه الخصوص، وهو ما أبدى مشعل

^{٥٨} ظهرت هذه المفارقة في الموقف من خلال وسائل إعلام الطرفين، وخاصةً ما يتعلّق بصفحات التواصل الاجتماعي، فقيادات المعارضة انتقدت مواقف حماس، واتّهمتها بالتكرّر لخلفيتها الثورية، وكذلك الأمر بالنسبة إلى النظام الذي وجّه صفحاته لانتقاد حماس ووصفها بنكران الجميل.

استعداداً له، بشرط وجود ضمانات لتلبية مطالب المحتجين من أعلى رأسٍ في السلطة، وهو الرئيس بشار الأسد الذي كان قد قاطع مشعل في وقتٍ مبكر من الأحداث بعد رفضه طلب الأسد الردّ على الشيخ القرضاوي^(٥٩) الذي أيدّ الثورة منذ اليوم الأول وأدى دوراً تحريضياً على النظام من خلال خطبة الجمعة. ونتيجة لهذا، فشلت كلّ محاولات التوسّط؛ لأنّها لم تحدث أصلاً للأسباب المذكورة^(٦٠). ثمّ حدثت محاولات لإيجاد مخرجٍ سياسيّ بالاتّفاق بين مختلف حلفاء نيتار المقاومة، وخاصةً حزب الله وحركة أمل في لبنان^(٦١) حتّى وقت متأخّر من الأزمة، لكن يبدو أنّ كلّ هذه المحاولات اصطدمت بواقع فقدان الضمانات من جانب النظام من جهةٍ، وعدم القدرة على إيجاد منبر جامع للثورة السوريّة من جهةٍ ثانية، إضافةً إلى فوات أوان الحلّ، وخصوصاً في المراحل المتأخّرة التي ارتفعت فيها نسبة القتل اليوميّ على نحوٍ ملحوظ، والتي أصبح الحديث فيها عن حلّ سياسيّ من ضروب العبث.

أمّا الثانية، فهي قناعة الحركة بصعوبة إيجاد حلّ سياسيّ للأزمة، وهو ما لمحت إليه من خلال الممارسة العمليّة بخروج قيادتها من سورية، والذي ختمه خالد مشعل بموقفٍ أكثر وضوحاً، برفضه لقاء الرئيس بشار الأسد بناءً على طلبه يوم ١٤/١/٢٠١٢، حين التقى علي مملوك مدير المخابرات السوريّة الذي نقل طلب الرئيس إلى مشعل^(٦٢) الذي غادر دمشق نهائيّاً يوم ١٧/١/٢٠١٢. ويمكن ردّ رفض مشعل لقاء الأسد إلى عدّة أسباب:

^{٥٩} "مشعل وحماس.. رحلة عمر، مشعل والأزمة السوريّة"، *جريدة الشرق الأوسط* (لندن)، ٢٨/٩/٢٠١٢.

^{٦٠} سامي كليب، "حماس وسوريا.. عتب لا قطيعة"، *جريدة السفير* (بيروت)، ١٧/١٢/٢٠١١.

^{٦١} قاسم قصير، "وفد من حماس يلتقي نصر الله لبلورة مبادرة للأزمة السوريّة"، *السفير* (بيروت)، ٢/٨/٢٠١٢.

^{٦٢} محمد النجار، "مشعل تجنّب لقاء الأسد قبل مغادرة دمشق"، *الجزيرة نت* (عمان)، ١٩/٢/٢٠١٢.

- قناعة حماس بأنّ النظام لا يملك أيّ جديد على طريق حلّ الأزمة غير الحلّ الأمنيّ، والذي لا تزال آتته تعمل بلا توقّف، وأنّ اللقاء ليس سوى محاولة استثمار إعلاميّ أمام الرأي العامّ الذي يسعى النظام جاهداً إلى تسويق رواية المؤامرة لديه.
- تسجيل حماس موقف سياسيّ تصعيديّ والتعبير عن رفضها ممارسات النظام بحقّ الشعب السوريّ.
- محاولة ردّ الاعتبار للقطيعة التي فرضها الرئيس الأسد مع حماس منذ بداية الأزمة.

خُتمت هذه المرحلة وقناعة الحركة فيها بعدم جدوى أيّ مبادرات، بموقف مشعل المذكور في أنقرة حين أعلن اصطفاؤه إلى جانب ثورة الشعب السوريّ ودعم حركته لها.

• الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين - القيادة العامّة:

الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين - القيادة العامّة هي التنظيم الفلسطينيّ الأكثر التصاقاً بسياسات النظام السوريّ. ومن مفارقات التحالفات الفلسطينيّة مع النظام السوري، أنّ الجبهة الشعبيّة - القيادة العامّة هي الأكثر اعتماداً من جانب النظام من أيّ فصيلٍ آخر، بما في ذلك تنظيم الصاعقة الذي يُعدّ التنظيم المسلّح التابع لحزب البعث العربيّ الاشتراكيّ بفرعه الفلسطينيّ، والذي يخضع خضوعاً تاماً للنظام السوريّ. وربما يُعزى ذلك إلى حالة اصطفاؤه تاريخية في صفوف حزب البعث؛ إذ إنّ فكرة تأسيس طلائع حرب التحرير الشعبيّة - الصاعقة نشأت ونمت بين يدي صلاح جديد منافس حافظ الأسد الأقوى في صفوف الحزب، وقد تمكّن الأسد من إقصائه وحبسه سنة ١٩٧٠ حين تولّى السلطة في سورية، بما سُمّي حينها الحركة التصحيحية لمسار الحزب.

موقف الجبهة الشعبيّة - القيادة العامّة من الأهمية بمكان في سورية، على الرغم من وجودها الضعيف والرمزيّ داخل فلسطين، إذ إنّ وجودها في سورية هو الأقوى والأكبر، إضافةً إلى أنّها تنظيم يمتلك قوّة وخبرات عسكريّة لا يستهان بها. وعليه، فإنّ موقف الجبهة ذو تأثير مباشر في

أحداث سورية؛ إذ التزمت الجبهة موقفين مع بداية الأحداث: الأوّل موقفها الفردي الذي لم تكن تتردّد فيه بالاعتقاد في صحّة رواية النظام لما يجري، وقد ظهر هذا جلياً في تصريحاتهم وإعلامهم الخاصّ^(٦٣)؛ والثاني الموقف الجماعي الذي يصدر عن فصائل التحالف، أو الفصائل الفلسطينيّة عموماً، وكانت الجبهة تلتزم فيه موقف الحياد الذي يمثّل الموقف العامّ فلسطينياً. وجدير بالذكر هنا أنّه مع بداية الأحداث كانت شائعات كثيرة تتحدّث عن مشاركة عناصر الجبهة في قمع المتظاهرين إلى جانب الأمن السوريّ، إلا أنّ هذه الشائعات كانت مستوحاة من تصريحات قيادة الجبهة ومواقفها ضدّ الثورة من جهة، ومن جهةٍ أخرى حالة التأهب العسكريّ الذي تقوم به الجبهة أيّام الجمعة حول مقارّها، وخاصّةً بعد مهاجمة مبنى الخالصة كما ذكرنا سابقاً. كما أنّ وجود مقارّ للجبهة، وخاصّةً في مخيم اليرموك، استخدمها الأمن محطةً وقوف أو استراحة، كان يعزّز هذه الشائعات، لكن لم يوجد فعلاً دليلاً ملموس على هذه الممارسات في ذلك الوقت المبكر.

في موقف الجبهة الشعبيّة - القيادة العامّة محطّتان مهمّتان جعلتاها تستشعر الخطر وتحسم موقفها بقوة لفائدة النظام؛ أولاهما ما حدث في مخيم اليرموك بتاريخ ٦/٦/٢٠١١ من حصار مبنى الخالصة وإحراقه، وثانيتهما حادثة مقتل مجنّدي جيش التحرير الفلسطيني وما تبعها من أحداث في مخيم اليرموك. دفعت هاتان المحطّتان الجبهة بعد موقفها النظريّ في تأييد رواية النظام، إلى اتّخاذ مواقف عمليّة تمثّلت في تشكيل اللجان الأمنيّة المسلّحة التي نشرتها في المخيمّات، على الرغم من اعتراض الفصائل الفلسطينيّة وعدم مشاركتها فيها. وعدت الثورة السوريّة تلك اللجان الأمنيّة وجهاً مقابلًا للنظام، وخاصّةً في مخيم اليرموك، ويقوم موقف الجبهة الشعبيّة - القيادة العامّة هذا على سببين رئيسيين:

^{٦٣} تُعدّ إذاعة القدس الواسعة الانتشار في سورية، التابعة للجبهة الشعبيّة - القيادة العامّة، الإذاعة السياسيّة الوحيدة المرخص لها في سورية، إضافةً إلى الإعلام الحكوميّ، وقد تبنّت الإذاعة منذ بداية الأحداث موقفاً مسابراً لرواية النظام للأحداث.

- بخلاف حماس، ليس للقيادة العامّة أيّ خيارات في حال سقوط النظام؛ فكلّ بيض الجبهة في السلّة السوريّة التي لو سقطت فإنّ البيض سينتكرّ بالضرورة.
- الرعاية السوريّة للجبهة منذ بداياتها ودعمها الكامل لها، أضف إلى ذلك الدعم الماليّ الذي نضب من جميع الجهات المانحة للجبهة بقي منصباً من إيران وحزب الله^(٦٤).

هذه أهمّ المواقف التي نظمت الحالة السياسيّة الفلسطينيّة ورسمت موقفها من الأحداث، ومواقف باقي الفصائل كانت قراءة لها أو تكراراً ليس أكثر من ذلك، تبعاً لاقترب قناعات بعضها من هذه الفصائل أو تبعيّة موقفها السياسيّ منها.

الشهداء الفلسطينيون في ظلّ الأحداث السوريّة

منذ بداية الأحداث في درعا، وفتح حساب الدم السوريّ، كان الدم الفلسطينيّ جزءاً من الفاتورة. وحتى تاريخ ١٢/١٠/٢٠١٢، كان عدد الشهداء الفلسطينيين الموثّقين بالاسم والمكان والزمان قد وصل إلى ٨٥١ شهيداً فلسطينياً^(٦٥)، فضلاً عن عددٍ غير محدد من الشهداء غير الموثّقين لأسبابٍ أمنيّة لدى أهاليهم، أو لعدم وجود جهة فلسطينيّة توثّق الأسماء. لهذا، فإنّنا نعتمد في دراستنا هذه على إحصائيّة ميدانيّة قمنا بها منذ الأيام الأولى للأحداث، بحسب قدرتنا على

^{٦٤} على الرغم من وقوع حركة الجهاد الإسلامي تحت الظرف نفسه من ناحية الدعم الماليّ، إلا أنّها لم تقترب من موقف الجبهة الشعبيّة - القيادة العامّة، وقد يكون هذا بسبب وجود ثقل حقيقيّ للحركة داخل فلسطين، بما يعطي ضمانة مهمّة لوجود الحركة في حال تبدّل التحالفات.

^{٦٥} يتضمّن العدد الشهداء الفلسطينيين الذين سقطوا على الحدود مع الجولان السوريّ وعددهم ٢٧ شهيداً، وهي إحصائيّة وثّقتها مجموعة العمل من أجل فلسطينيّ سوريا (لندن)، بالاسم والزمان والمكان حتّى تاريخ ٢٠١٢/١٢/٣١.

الرصد والمتابعة في مختلف مناطق الأحداث التي يسكنها فلسطينيون. وقد سُجِّلَ الشهيد وسام الغول من مخيم درعا الذي سقط بتاريخ ٢٣/٣/٢٠١١ أثناء محاولته إسعاف بعض الجرحى في حيّ المحطّة بدرعا ليحمل الرقم ١ في قائمة الشهداء الفلسطينيين في الأحداث، والرقم ٦٥ في القائمة العامّة لشهداء الثورة السوريّة، ولدى النظر في الرقم الكلي للشهداء الفلسطينيين، نلاحظ ما يلي:

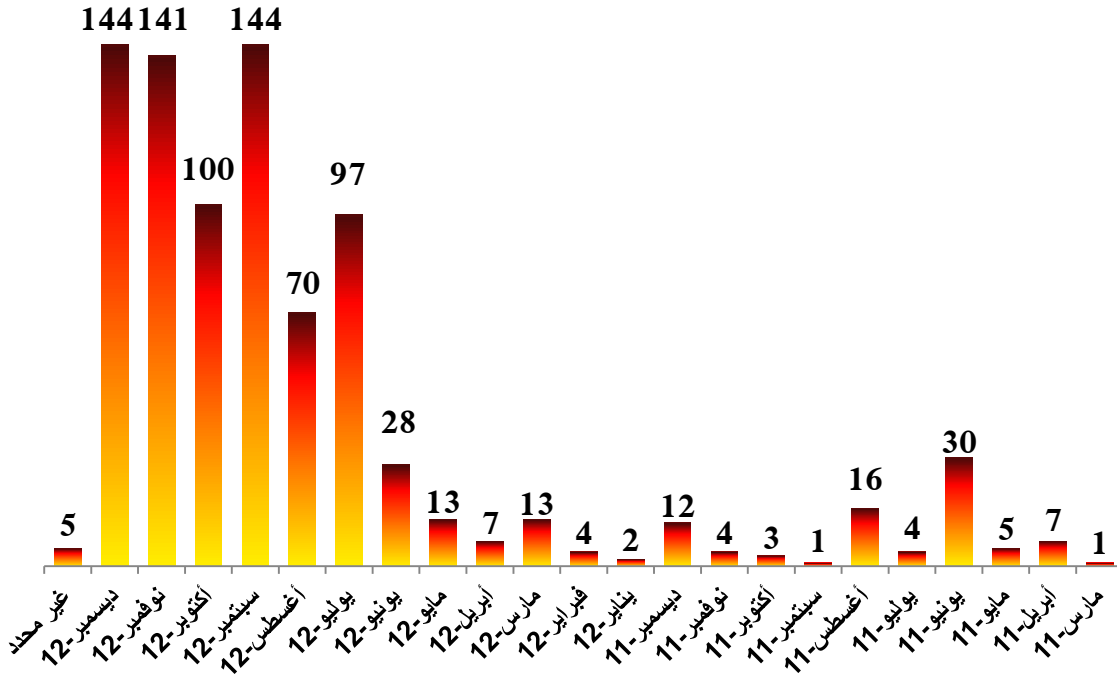
- نسبة الشهداء الفلسطينيين المسجّلين الـ ٨٥١ هي ١,٧٧% من مجموع عدد الشهداء السوريّين المسجّلين، وهي تفوق نسبة سكّان المخيمات الفلسطينية بالنسبة إلى مجموع السكّان التي تقدّر بـ ١,٢%^(٦٦).
- تبلغ نسبة اللاجئين الفلسطينيين عمومًا بالنسبة إلى عدد السكّان في سورية ٢,١%، وهي نسبة قريبة من عدد الشهداء الفلسطينيين مقارنةً بعدد الشهداء السوريّين.
- سقط أكثر من ثلاثة أرباع الشهداء الفلسطينيين خلال الأشهر الخمسة الأخيرة، مقارنةً بـ ٦٠% من الشهداء السوريّين سقطوا خلال الفترة نفسها.

^{٦٦} من موقع قاعدة بيانات شهداء الثورة السوريّة،

<http://syriansshuhada.com/>

مع ملاحظة أنّ الموقع لم يوثق كلّ أسماء الشهداء الفلسطينيين نظرًا إلى اعتماده على بيانات تنسيقيات الثورة ونقاريرها التي عادةً ما تكون من خارج المخيمات.

رسم بياني ١: توزع الشهداء الفلسطينيين في سورية على الأشهر

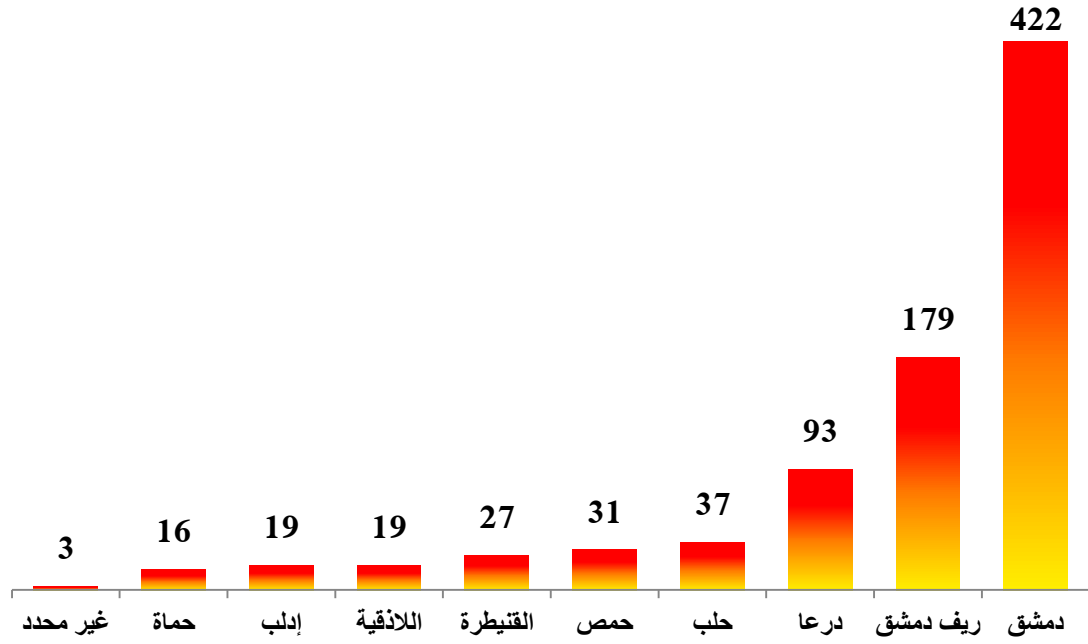


المصدر: الرسم البياني من إنجاز الباحث استناداً إلى إحصائيات ميدانية وقائمة بأسماء الشهداء أعدها الباحث وشبكة مراسلين تابعة لمجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية^(٦٧)

كان لدمشق وريفها النصيب الأكبر في عدد الشهداء، إذ يتركز فيها ما نسبته ٧٥% من الفلسطينيين في سورية، تليها محافظة درعا.

^{٦٧} أنجز الباحث الرسوم البيانية الواردة في الدراسة استناداً إلى القائمة الإسمية المفصلة للشهداء. والقائمة هي ثمرة رصد ميداني في أماكن الوجود الفلسطيني في سورية، بدأه الباحث نفسه من خلال الارتباط بشبكة متطوعين في كل الأماكن، ثم تولته مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية من خلال مراسليها المنتشرين في المخيمات والتجمعات الفلسطينية كافة. والمجموعة هي إطار فلسطيني أسسها في لندن في بداية تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٢ عدد من الشخصيات الفلسطينية والعربية وعدد من المؤسسات الحقوقية لمتابعة الملف الفلسطيني في سورية من الناحية التوثيقية والإعلامية. وتعمل شبكة مراسلين داخل سورية ممتدة في ٤٦ نقطة سكنية تغطي أماكن الوجود الفلسطيني في سورية كاملة، داخل المخيمات وخارجها.

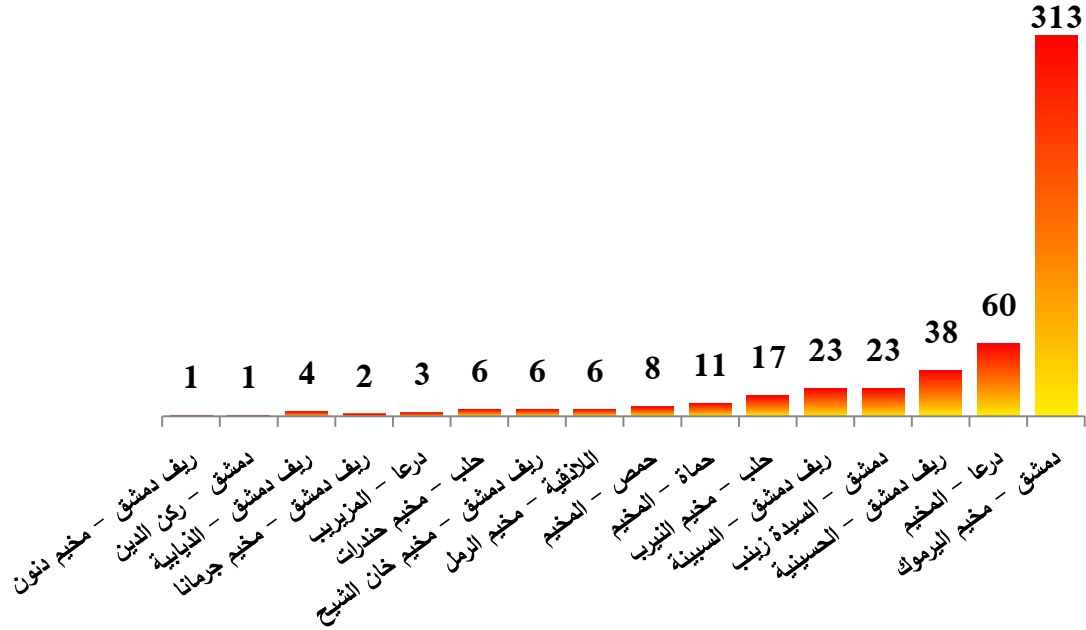
رسم بياني ٢: توزّع الشهداء الفلسطينيين على المحافظات السوريّة



المصدر: الرسم البياني من إنجاز الباحث استنادًا إلى قائمة أسماء الشهداء الفلسطينيين خلال الثورة السوريّة إلى غاية ٢٠١٢/١٢/٣١

استحوذ مخيم اليرموك الذي يسكنه أكثر من ربع اللاجئين الفلسطينيين على العدد الأكبر من الشهداء بين المخيمات والتجمّعات الرئيسة في سورية، يليه مخيم درعا الذي يسكنه ما يقارب ٢% فقط من مجموع اللاجئين الفلسطينيين في سورية.

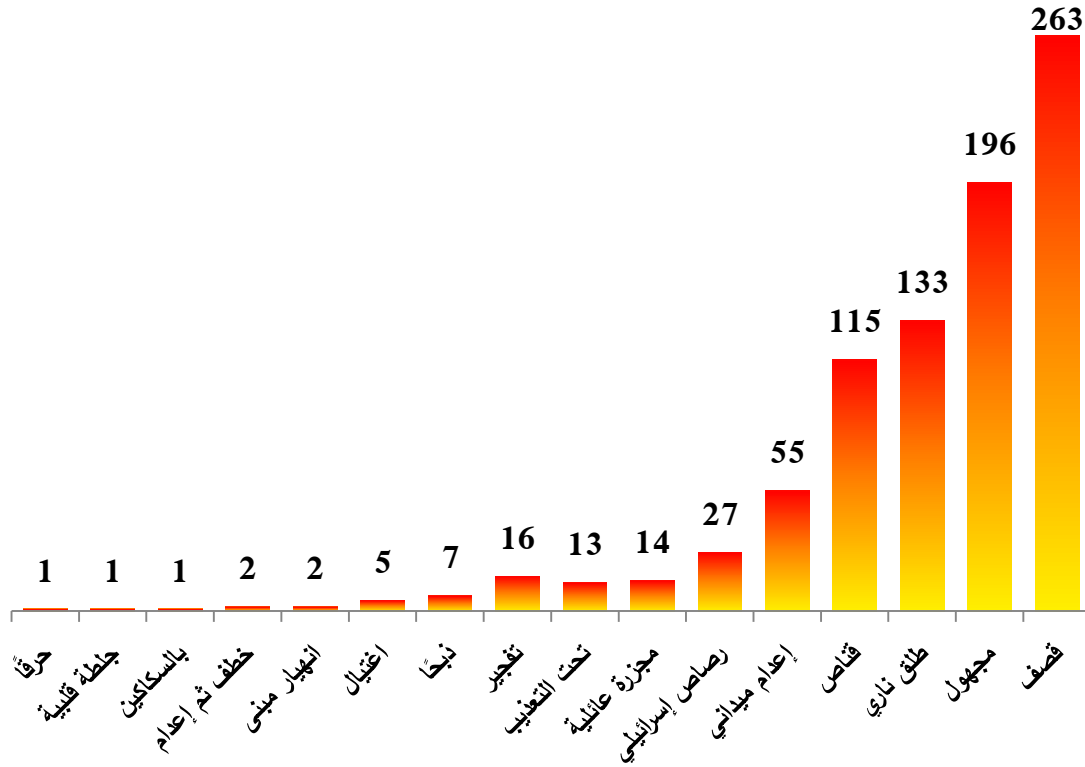
رسم بياني ٣: توزع الشهداء الفلسطينيين على المخيمات والتجمعات الفلسطينية في سورية



المصدر: الرسم البياني من إنجاز الباحث استناداً إلى قائمة أسماء الشهداء الفلسطينيين خلال الثورة السورية إلى غاية 2012/12/31.

عند التعرّض لطريقة الاستشهاد، نلاحظ أنّ أعلى نسبة من الشهداء سقطت عن طريق القصف، يليها من سقط بطلقٍ ناريٍّ أثناء تظاهرة أو اشتباكات، يليها الذين سقطوا برصاص القناصة. وسُجّلت نسبةٌ من الشهداء سقطوا نتيجة إعدامٍ ميدانيٍّ.

رسم بياني ٤: طريقة القتل التي استهدفت الشهداء الفلسطينيين في سورية



المصدر: الرسم البياني من إنجاز الباحث استناداً إلى قائمة أسماء الشهداء الفلسطينيين خلال الثورة السوريّة إلى غاية ٢٠١٢/١٢/٣١

وفي المجمال، فإنّ نسبة الشهداء الفلسطينيين خلال الأحداث تبرز ما يلي:

- الموقف الشعبيّ الفلسطينيّ المتقارب إلى حدّ مسايرة موقف الشارع السوريّ أحياناً، من خلال تقارب النّسب في أعداد الشهداء، وأماكن سقوطهم وطريقة استشهادهم. وقد عكست فترة ارتفاع المؤشّر البياني لحجم الشهداء خلال الأشهر الأخيرة النتيجة نفسها.
- أخرجت نسبة الشهداء الفلسطينيين الموقف الفلسطينيّ العامّ من دائرة الجدل، في ما يتعلّق بالاصطفاف مع النظام أو ضده. وعليه، كانت النسبة أهمّ من التصريحات والبيانات السياسيّة وأكثر واقعيّة للحقيقة على الأرض.
- أبرزت هذه النسبة حالة النسيج الاجتماعيّ المترابط بين الشعبين اللذين عاشا معاً طوال أكثر من سنّة عقود.

الفلسطينيون في سورية واللجوء مرّات ومرّات

اللاجئون الفلسطينيون من سورية إلى الأردن:

لجأ الفلسطينيون إلى سورية عام ١٩٤٨ وكان عددهم لا يتجاوز ٩٠ ألفاً، وسكن جزء كبير منهم في منطقة الجولان الحدودية مع فلسطين في توجّه طبيعيّ لحركة اللجوء. إلا أنّ قدر الفلسطينيين أن يمارسوا اللجوء مرّات ومرّات، فاضطّروا إلى اللجوء إلى داخل سورية بعد حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ واحتلال "إسرائيل" هضبة الجولان، وطرد من فيها من سوريين وفلسطينيين. لكن، يتكرّر المشهد هذه المرّة بأنماط وأشكالٍ مختلفة؛ فمنذ الأيام الأولى للأحداث وما تعرّضت له مدينة درعا خصوصاً، غادرت عائلات فلسطينية كانت تقطن في حيّ درعا البلد مع قوافل هروب العائلات السورية باتجاه الأردن. ونظراً إلى حاجة الفلسطينيين إلى تأشيرة عبور الحدود مع الأردن، فإنّ المرور كان من طرق التهريب غير الشرعية. لكن لم تمثّل قضية اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى الأردن أيّ ظاهرة تُذكر نظراً إلى ضآلة العدد الذي اضطرّ إلى اللجوء إلى الأردن، ومنذ اليوم الأوّل واجهت العائلات الفلسطينية التي وصلت إلى الأردن وضعاً تمييزياً عن نظرائهم السوريين الذين دخلوا الأردن سواء بطريقة قانونية أو بغيرها من الطّرق. ومع تقادم الأوضاع في مدينة درعا وباقي أنحاء سورية، وصلت آلاف العائلات السوريّة إلى الأردن ومعها عددٌ من العائلات الفلسطينية التي فُصلت عن مخيمات اللاجئين السوريين عند وصولها إلى الأراضي الأردنيّة، وطُبّقت في حقّها إجراءات خاصّة منعتها من نظام

"التكفيل"^(٦٨)، ما جعل الفلسطينيين اللاجئين من سورية إلى الأردن يواجهون معاناة إنسانية جديدة بعد معاناتهم الأولى، لم تقتصر على حرمانهم من نظام التكفيل بل تعدّتها إلى التهديد بالإعادة إلى سورية^(٦٩). وطرحَت السلطات الأردنيّة فكرة إعادة ترحيل الفلسطينيين القادمين من سورية إلى الأراضي الفلسطينيّة أو أيّ بلد ثالث في حال تدفّق عدد كبير منهم^(٧٠). وقد قامت السلطات الأردنيّة فعلاً بطرح ترحيل عددٍ من العائلات التي تحمل وثيقة سفر مصريّة إلى قطاع غزّة عبر مصر، لكنّها جوبهت بتحفظٍ مصريّ^(٧١). وعلى الرغم من كلّ مطالبات المنظمات الإنسانيّة والحقوقيّة بمنح الفلسطينيين الهاربين من سورية ما يتيح لهم القانون الدولي كلاجئين، أصدرت وزارة الداخلية الأردنيّة تعميماً أكّدت فيه الإجراءات نفسها الخاصّة بالفلسطينيين^(٧٢).

لا يزال الفلسطينيون اللاجئين من سورية إلى الأردن حتّى اليوم يُحجزون في "حوش البشاشة" و"مخيم سايبير سيتي" بأدنى متطلّبات الحياة الإنسانيّة^(٧٣)، وقد سمحت السلطات الأردنيّة أخيراً

^{٦٨} أتاحت السلطات الأردنيّة نظام "التكفيل" للاجئين السوريين الذين دخلوا مخيمات اللجوء في شمال المملكة بطريقة غير قانونية؛ إذ سمحت لأيّ مواطن أردني بكفالة أيّ عائلة سورية مقابل مبلغ رمزي من المال يتيح للسوريّ حريّة التنقل ضمن أراضي المملكة، فيما حُرّم الفلسطينيون من هذا النظام.

^{٦٩} تقرير هيومان رايتس ووتش عن أوضاع اللاجئين الفلسطينيين الفارين من سورية إلى الأردن، عن موقع هيومان رايتس ووتش (جنيف)، ٢٠١٢/٧/٤،

<http://www.hrw.org/ar/news/2012/07/04>

^{٧٠} "الأردن يلوّح بإعادة ترحيل الفلسطينيين في حال حصول عمليات تدفّق غير مسيطر عليها"، موقع دنيا الوطن الإخباري، ٢٠١٢/٩/٢٣،

<http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2012/09/23/318931.html>

^{٧١} "دبلوماسي مصريّ يقول إنّ نقل أسر لاجئة فلسطينية من الأردن إلى قطاع غزّة في حاجة إلى دراسة أمنيّة متأنّية"، يونايكد برس إنترناشونال (عمان)، ٢٠١٢/٩/١،

<http://arabic.upi.com/News/2012/08/30/UPI-56051346325729/>

^{٧٢} "تعميم وزارة الداخلية الأردنيّة بشأن منع تكفيل اللاجئين الفلسطينيين من سورية"، صحيفة العرب اليوم، ٢٠١٢/٧/٢٥.

^{٧٣} انظر تقرير منظمة العفو الدولية عن الموضوع بتاريخ ٢٠١٢/٧/٢٤، أعدّه نور البزاز عضو فريق البحوث في شؤون سورية بمنظمة العفو الدولية،

<http://livewire.amnesty.org/2012/07/24/%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6%D9%88%D9%86->

للعائلات الجديدة التي تصل إلى الأردن بدخول مخيم الزعتري، وقد وصل عددها إلى ٤٢٠ عائلة بحسب بعض التقارير الصحفية^(٧٤)، أمّا الإحصاءات الرسمية فتتحدث عن ١٦٠ عائلة فقط^(٧٥).

اللاجئون الفلسطينيون من سورية إلى لبنان:

غادرت مئات العائلات الفلسطينية إلى لبنان عبر معبر المصنع الحدودي بين سورية ولبنان، واستقرت في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين هناك لدى أقارب أو أصدقاء، واستأجرت بعض العائلات بيوتاً لفترة مؤقتة. ووصل عدد العائلات الفلسطينية في مخيمات لبنان إلى ٢٣٧٠ عائلة بتاريخ ٢٤/٩/٢٠١٢^(٧٦)، وهذا الرقم أقلّ من العدد الحقيقي؛ إذ إنّه يقتصر على العائلات التي تقطن المخيمات فقط، في الوقت الذي وُجد فيه عددٌ من العائلات سكن الأحياء اللبنانية. ونظراً إلى عدم وجود سياسة واضحة في لبنان تجاه اللاجئين وإحصائهم كما في تركيا والأردن، فإنّ إحصاء العدد الحقيقي للفلسطينيين في لبنان غير ممكن إلا من خلال سلطات الحدود اللبنانية. وقد واجهت العائلات الفلسطينية اللاجئة في لبنان جملة من المشاكل، أهمّها:

86-88%D9%8A%D9%86%D9%8A%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D9%88%D9%86-
/88%D9%88%D8%B3%D9%86-%D9%85%D9%86-

^{٧٤} براء الحلبي، "منسق مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية: القيود والوضع الأمني يصعبان جهود الإغاثة"، *جريدة المستقبل* (بيروت)، ٦/١٠/٢٠١٢.

^{٧٥} سبب هذا الفرق الكبير بين الأرقام الصحافية الرسمية أنّ كثيراً من العائلات الفلسطينية التي لجأت إلى الأردن في الآونة الأخيرة قامت بتزوير وثائق إثبات هويّة سورية وإبرازها للسلطات الأردنية حتّى يعاملوا معاملة اللاجئين السوريّ.

^{٧٦} يشمل هذا العدد العائلات داخل المخيمات الفلسطينية في لبنان فقط، ولا توجد إحصائية رسمية لمن هم خارج المخيمات، نقلاً عن تقرير داخلي للجان الشعبية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية التي تشرف على المخيمات الفلسطينية في لبنان، مكتب شؤون اللاجئين في حركة حماس، *موقع لاجئ-نت*، ٢٤/٩/٢٠١٢.

<http://www.laji-net.net/arabic/Default.asp?ContentID=11297&menuID=20>

- عدم القدرة على الاستمرار في بيوت الأصدقاء والأقرباء في المخيمات نظراً إلى صعوبة وضع العائلة المستضيفة أصلاً، وطول مدّة المكوث.
- قلّة ذات اليد لدى الغالبية الساحقة من العائلات وعدم وجود أيّ جهة رسمية محلية أو دولية توفّر لهم الحدّ الأدنى من حقوقهم كلاجئين.
- عدم توافر المسكن للعائلات بخلاف الحال في تركيا والأردن، والاعتماد على الجمعيات الخيرية واللجان الشعبية في المخيمات.
- واجهت كلّ العائلات مشكلة قانونية في مدّة الإقامة المسموح لهم بها داخل لبنان، وهي المدّة المحدّدة بـ ٢٨ يوماً فقط، إذ رأت الحكومة اللبنانية أنّ دخولهم عاديّ وليس طارئاً، حتّى صدر تعميم من الأمن العامّ اللبنانيّ في منتصف شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، يعفي المخالفين من الغرامات المقرّرة ولمدّة شهرٍ واحد فقط^(٧٧).

اللاجئون الفلسطينيون من سورية إلى تركيا:

أمّا تركيا، فلا يتعدّى وجود العائلات الفلسطينية اللاجئة في مخيماتها أكثر من ١٠ عائلات، جلّها وصل إلى الحدود التركية في آب/أغسطس ٢٠١١ حين تعرّض مخيم الرمل في اللاذقية للقصف. وفي المقابل، وصلت عائلات فلسطينية من سورية إلى تركيا عبر المطارات بموجب تأشيرة رسمية، ويقوم هؤلاء في تركيا من دون أن يحسبوا في سجلات اللاجئين. وفي الفترة الأخيرة، ازدهرت تجارة البشر عبر تركيا، وكان الفلسطينيون مادّتها الرئيسية كونهم بخلاف السوريين غير قادرين على دخولها إلّا بموجب تأشيرة تجعلها محطة مؤقتة قبل إعادة تهريبهم إلى

^{٧٧} "الأمن العام اللبناني يعفي النازحين الفلسطينيين من سوريا إلى لبنان من غرامات التأخير لمدة شهر"، وكالة القدس للأخبار (بيروت)، ١٧/٩/٢٠١٢، على الرابط:

<http://www.alqudsnews.net/i/14134>

أوروبا. وعادةً ما يدفع هؤلاء مبالغ طائلة للوصول إلى أوروبا عبر تركيا تصل إلى ١٢ ألف يورو^(٧٨). وأحيانًا قد يكون الثمن حياة الشخص نفسه، كما حدث لقاربٍ بحريّ نقل مهاجرين سوريين وفلسطينيين وعراقيين^(٧٩) عبر البحر إلى قبرص. وبسبب وجود أكثر من ٩٠% من اللاجئين الفلسطينيين في دمشق وجنوبها فإن حركة اللجوء الطبيعية تكون عادةً باتجاه لبنان والأردن.

اللاجئون الفلسطينيون من سورية إلى غزة:

وصلت عشرات العائلات إلى قطاع غزة عبر مطار القاهرة^(٨٠)، جلّ أفرادها من حملة الوثائق المصريّة أو حملة الجواز الفلسطينيّ من قطاع غزة. وغالبية هذه العائلات من سكّان قطاع غزة أساساً، وكانت تقطن سورية منذ سنوات. كما وجدت بعض العائلات وجهتها في غزة لكونها الطريق الوحيدة التي توافرت لها، وفُدر مجموع من وصل إلى غزة بـ ١٠٥ أشخاص^(٨١).

^{٧٨} في لقاء أجراه الكاتب في إسطنبول مع ثلاثة فلسطينيين كلٌّ على حدة، وكانوا قد هربوا من سورية إلى تركيا، في انتظار تهريبهم إلى أوروبا، ٢٠١٢/٩/١٤؛ ٢٠١٢/٩/٢١؛ ٢٠١٢/١٠/١٠.

^{٧٩} "السوريون يهربون من رصاص الأسد جواً وبراً وبحراً"، صحيفة العرب القطرية، ٢٠١٢/٩/٦.

<http://www.alarab.qa/mobile/details.php?issueId=1731&artid=206570>

^{٨٠} مصدر أمّني لقدس برس: "وصول عشرات الفلسطينيين المقيمين في سورية إلى غزة"، وكالة قدس برس، ٢٠١٢/٧/٢٣. على الرابط:

<http://www.qudspress.com/?p=129035>

^{٨١} "وصول ١٠٥ فلسطينيين إلى غزة قادمين من سوريا"، جريدة الخليج (الشارقة)، ٢٠١٢/٧/٢٤.

اللاجئون الفلسطينيون من سورية إلى دولٍ أخرى:

في ظلّ الواقع القائم الذي فرضته الأحداث في سورية، أصبح السفر هاجسًا لكلّ فلسطينيّ يحلم بمغادرة جحيم القتل والقمع إلى أيّ مكان يتوافر فيه الحدّ الأدنى من الأمن والأمان. ونظرًا إلى صعوبة حصول الفلسطينيين على تأشيرة دخول إلى أيّ دولة، فإنّ معاناته تفوق معاناة المواطن السوريّ في هذا المجال. لذلك، وجدنا عددًا من العائلات التي تمكّنت من الوصول إلى ليبيا، وبعضها وصل إلى الدول الإسكندنافية ودول أوروبيةٍ أخرى. ووصل جلّ هؤلاء بطريق غير قانونيّة لطلب اللجوء الإنسانيّ هناك. ولا توجد أيّ أرقام واضحة في هذا المجال لصعوبة الإحصاء وعدم قيام أيّ جهات رسميّة به.

الخلاصة

- ١- كان الفلسطينيون في سورية منذ بداية الأحداث في قلب المشهد السوريّ، من خلال حضورهم السياسيّ أو الميدانيّ الإنسانيّ.
- ٢- تأثّر الفلسطينيون بالأحداث في سورية من دون أن يؤثّروا فيها، وكان حضورهم في الأحداث يتبع حضور المنطقة الجغرافية التي يقطنون فيها.
- ٣- توضّح نسبة عدد الشهداء الفلسطينيين في مقابل نسبة عدد الشهداء السوريين تماسكًا اجتماعيًا بين المكوّنين، وتعكس كذلك موقفًا سياسيًا شعبيًا فلسطينيًا متماشيًا مع موقف الشارع السوريّ.
- ٤- يلمس المتابع فجوة بين موقف الشارع الفلسطينيّ من الثورة وموقف قيادته السياسيّة، وهذا مرتبط بنظرة كلّ منهما للأحداث ومآلاتها؛ إذ تسيطر على الشارع النظرة العاطفيّة، أمّا السياسيّون فتسيطر عليهم النظرة المصلحيّة التحليليّة لآثار الموقف.
- ٥- نسبة الوجود الفلسطينيّ في سورية غير مؤثّرة من الناحية الميدانيّة، ولكنّها مؤثّرة من الناحية السياسيّة، بسبب مكانة القضية لدى طرفي الصراع في سورية.
- ٦- معاناة اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى الدول المجاورة تفوق معاناة اللاجئين السوريين، بسبب صعوباتٍ قانونيّة وحساسياتٍ سياسيّة.

خاتمة

تمثّل المعلومات الواردة في هذه الدراسة إحاطة شاملة بمجمل الوضع الفلسطينيّ في سورية في ظلّ الثورة، لكن بعيداً عن تفاصيل الحدث الميدانيّ، وهي محاولة لعرض الانطباع العامّ بمكوّناته الأساسية والجوهرية للحالة الفلسطينيّة في سورية في ظلّ الثورة السورية؛ فالعلاقة الفلسطينيّة - السورية طوال العقود الماضية اتّسمت بمراحل لا يمكن تصويرها على أنّها حالة واحدة؛ إذ حافظت السياسة السوريّة دوماً على ذراعٍ طولى داخل الحالة الفلسطينيّة من خلال فصائل أو تحالفات، أو من خلال استثمار الوجود الفلسطينيّ لديها، وهو ما يفسّر حساسيّة هذه العلاقة إذ يستمدّ النظام السوريّ جزءاً مهماً من شرعيّته من خلال دعمه السياسيّ للقضيّة الفلسطينيّة وفق تصوّرات سياسته الخارجيّة. والثورة السورية وإن مسّت تحالفات سوريّة مع إيران وحزب الله على مستوى السياسة الخارجيّة، فهي لم تمسّ القضيّة الفلسطينيّة.

وجد المكوّن الفلسطينيّ نفسه بين طرفي معادلة يقترب إلى كلّ منهما من زاوية معيّنة؛ فمن جهة السياسة الخارجيّة من الصعب إنكار دور النظام السوريّ في دعم القضيّة والحقوق الفلسطينيّة، ومن جانب الواقع الداخليّ لسورية، فإنّ الأصعب هو إنكار حقوق الشعب السوريّ المسلوبة في الحرية وتحقيق العدالة الاجتماعيّة. لكن مع شروع النظام في الحلّ الأمنيّ لمواجهة مطالب الشارع، وجد المكوّن الفلسطينيّ نفسه يتّجه تلقائياً ويسير طبيعياً في اتجاه بوصلة الشارع السوريّ الذي له فضل كبير في احتضان الفلسطينيين منذ عمر النكبة، ونتيجة لما رسخ في وعي الفلسطينيين من المظلوميّة التي واجهتهم طوال عمر قضيّتهم وحقوقهم التي جوبهت بالقتل والقمع دوماً، فإنّ خيارات دعم النظام في حالته الرّاهنة أمر أقرب إلى المستحيل وفق نظريّات تطوّر الوعي الجمعيّ للشعوب، وخاصّةً تلك التي لا تزال تخوض معركة تحرّرها. كلّ هذا جعل الشعب الفلسطينيّ يدفع فاتورة دماء باهظة لا تقلّ عن تلك التي دفعها شقيقه السوريّ في طريق سعيه إلى نيل حرّيته وكرامته.